

في رحاب السنة

الكتب الصحاح الستة

لفضيلة الشيخ

الدكتور محمد محمد أبو شهبة

الكتاب الثامن

سلسلة البحوث الإسلامية

اهداءات ٢٠٠٢
اسرة الاستاذ/ محمد حسنين كرام
الاسكندرية



الكتاب الثامن

في رحاب السنة

الكتب الصحاح الستة

لفضيلة الشيخ
الدكتور محمد محمد أبو شهبة

شـوال سنة ١٣٨٩
ديسمبر سنة ١٩٦٩

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والمجاهدين فى سبيله إلى يوم الدين .

وبعد :

فتحتل السنة الإسلامية منزلة رفيعة فى نفوس المسلمين ، إنها البيان الواضح لمجمل القرآن الكريم ، وهى الكشف المبين لكلياته وقد خص الله جل شأنه نبيه محمدا ﷺ بهذه الخصوصية «وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون[1]» .

فهى النبراس الذى تركه لنا رسول الله ﷺ يهتدى به المسلمون فى كل شئون حياتهم .

(تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا بعدى أبدا كتاب الله وسنتى)

[1] آية ٤٤ النحل

ومجمع البحوث الإسلامية إذ يقدم الكتاب الثامن عن: الكتب الصحاح الستة، بعد أن قدم الكتاب السابع: (سنة الرسول ﷺ) فإنما يقدم للمسلمين زادا روحيا يضفي على حياتهم عزا وشرفا، ويملأ دنياهم برا، وإحسانا، فإنه زاد التقوى وهو الخير كله لمن شاء إلى ربه سبيلا.

وهذا الكتاب عن:

(الكتب الصحاح الستة)

لفضيلة الشيخ الدكتور محمد محمد أبو شهبة

وهو من العلماء الأجلاء الذين نافحوا عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم. بصدق وإخلاص.

نسأل الله تعالى أن ينفع به، وأن يجعله عملا خالصا لوجهه الكريم، وبالله التوفيق.

الدكتور عبد الحليم محمود

الأمين العام لمجمع البحوث الإسلامية

شوال سنة ١٣٨٩هـ

ديسمبر سنة ١٩٦٩م

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله القائل: «وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم، ولعلهم يتفكرون»[1] والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد الذى أوتى القرآن ومثله معه، وهى السنة: شارحة للقرآن، ومبينة له.

«أما بعد»:

فقد قال المعصوم صلوات الله وسلامه عليه: «نضر الله امرأ سمع مقالتى فوعاها فأداها كما سمعها، فرب مبلغ أوعى من سامع» وفى رواية: «فرب حامل فقه غير فقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه»[2].

فلا عجب أن شمر العلماء عن ساعد الجد من لدن الصحابة فى جمع الأحاديث والسنن وحفظها وتبليغها للناس، وقد انقطع إلى هذا العمل الجليل أئمة لا يشق لهم غبار فى فقه الأحاديث، ونقدها ومعرفة صحيحها من معلولها، وجيدها من زائفها — معرفة أوفت

(١) النحل ٤٤

(٢) رواه أصحاب السنن وغيرهم

على الغاية ، ومازالوا يحلون ويرتحلون ، ويحفظون ويكتبون ، ويتخيرون ويتحرون الصدق والحق ، ويصدفون عن الكذب والباطل ، حتى تركوا لنا فى باب الرواية موسوعات ضخمة ، وثروة طائلة فى هذا العلم النبوى الشريف ، يجد فيها المسلم والباحث عن الحقيقة مايشاء من دين ودنيا ، وعقيدة وتشريع ، وأخلاق وآداب ، ومواعظ وزواجر ، وقصص وتواريخ ، وحكمة واجتماع ، وبلاغة وفصاحة .

وسنتناول فى هذه الرسالة تعريفا بأشهر كتب الحديث ومؤلفيها ، وهى الكتب الستة التى اشتملت على جل الأحاديث الثابتة المعروفة عند المحدثين وهى : صحيح البخارى .

وصحيح مسلم .

وسنن النسائى .

وسنن أبى داود .

وسنن الترمذى .

وسنن ابن ماجة .

ومن الله أستمد العون والتوفيق فاللهم أعن وسدد ؟

كتبه أبو رضا

محمد محمد أبو شهبة

منزلة السنة فى التشريع

مرجع الشريعة الإسلامية إلى أصلين كريمين :

الأول : القرآن الكريم .

وهو كلام الله المنزل على سيدنا محمد المعجز بلفظه ، المتعبد بتلاوته ، المنقول بالتواتر ، المفيد للقطع واليقين المكتوب فى المصاحف من أول سورة الفاتحة إلى آخر سورة الناس وهو هداية الخالق للخلق ، وشريعة السماء لأهل الأرض ، ختم الله به الكتب السماوية ، وناط به سعادتى الدنيا والآخرة .

وقد أنزله الله سبحانه على نبيه محمد ﷺ فى اثنتين وعشرين ونصف سنة تقريبا ، نزل به أمين الوحى جبريل عليه السلام بلفظه ، وأوحاه إلى النبى وحيا ظاهرا فى اليقظة لا فى المنام ولا عن طريق الإلهام ثم بلغه النبى ﷺ إلى الأمة كما أنزل عليه .

والقرآن الكريم كلام الله سبحانه ليس لجبريل ولا للنبى فيه إلا البلاغ من غير تزيد ولا نقصان ، ولا تحريف ولا تبديل .

وقد تلقاه من النبى ﷺ العدد الكثير من الصحابة ، وعن الصحابة تلقاه الألوف من التابعين ، وعن التابعين حمله ألوف ممن بعدهم ، وهكذا

في كل جيل وعصر، حتى وصل إلينا كله، كما أنزله على نبيه محمد وحيا أمينا لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه .

الثاني : السنة .

وهي في اصطلاح المحدثين : أقوال النبي ﷺ، وأفعاله، وتقريراته، وصفاته الخلقية والخلقية .

وزاد بعض العلماء أقوال الصحابة والتابعين وأفعالهم ويشهد لهؤلاء ما ورد في الحديث الصحيح : « عليكم بسنتي، وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي عضوا عليها بالنواجذ »، رواه أبو داود والترمذي وقال : حديث حسن صحيح .

ومعنى التقرير أن يقول أحد قولا ، أو يفعل فعلا أمام النبي صلى الله عليه وسلم ولا ينكره عليه ، أو لا يكون أمامه ولكن يبلغه فيسكت عنه فسكوته وعدم إنكاره تقرير له ، يكتسب به صفة الشرعية ، إذ حاشاه ﷺ أن يقر أمرا غير مشروع فيما يرجع إلى الأحكام ، والحلال والحرام .

والسنة بهذا المعنى مرادفة للحديث عند كثير من العلماء.

منزلة السنة من القرآن

القرآن هو الأصل الأول فى التشريع الإسلامى ، والسنة هى الأصل الثانى ومنزلة السنة من القرآن أنها مبينة له وشارحة : تفصل مجمله ، وتوضح مشكله ، وتقيد مطلقه ، وتخصص عامه ، وتبسط ما فيه من إيجاز قال الله تعالى : « وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون » .

وقد كان النبى ﷺ يبين تارة بالقول وتارة بالفعل ، وتارة بهما معا ، وقد ثبت عنه أنه قال : (صلوا كما رأيتمونى أصلى) رواه البخارى ، وقال فى حجة الوداع : (خذوا عنى مناسككم فلعلى لا ألقاكم بعد عامى هذا) رواه مسلم .

أمثلة من بيان السنة للقرآن

قال الله تعالى : « وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة [1] » ولم يرد فى القرآن بيان عدد الصلوات ولا كيفيتها فجاءت السنة فبينت ذلك ، وكذلك لم يرد بيان متى تجب الزكاة ؟ وأنصبتها ، ومقدار ما يخرج فيها ، وفيم تجب ؟ فجاءت السنة فبينت كل ذلك .

وقال تعالى : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم » [2] ولم يبين ما هى السرقة ؟

[1] البقرة ٤٣ . [2] المائدة ٣٨ .

وما النصاب الذى يحد فيه السارق ؟ ومن أى موضع يكون القطع ؟ فبينت السنة كل ذلك .

ولما استشكل بعض الصحابة قوله تعالى: «الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون»[1] وقالوا! أينا لم يظلم؟ بين لهم النبى ﷺ أن المراد بالظلم : الشرك، واستدل بقوله سبحانه فى آية أخرى: «إن الشرك لظلم عظيم»[2] .

كما فسر لهم الحساب اليسير بالعرض فى قوله سبحانه : « فأما من أوتى كتابه بيمينه فسوف يحاسب حسابا يسيرا ، وينقلب إلى أهله مسرورا »[3] والمراد عرض الأعمال من غير مناقشة .

وقد كان الصحابة ومن بعدهم يعلمون هذه الحقيقة، روى ابن المبارك عن عمران بن حصين أنه قال لرجل : إنك رجل أحمق أتجد الظهر فى كتاب الله أربعا لا يجهر فيها بالقراءة ؟ ثم عدد عليه الصلاة والزكاة ونحو هذا ، ثم قال : أتجده فى كتاب الله مفسرا ؟ إن كتاب الله أبهم هذا ، وإن السنة تفسر هــذا .

وعن مكحول قال : القرآن أحوج إلى السنة من السنة إلى القرآن وقال الإمام أحمد : إن السنة تفسر الكتاب وتبينه .

---

[١] الأنعام ٨٢ . [٢] لقمان ١٣ [٣] الانشقاق ٧ — ٩

استقلال السنة بالتشريع

وقد تستقل السنة بالتشريع فى بعض الأحيان ، وذلك كتحريم الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها، وتحريم سائر القرابات من الرضاعة — عـدا ما نص عليه فى القرآن — إلحاقا لهن بالمحرمات من النسب ، وتحريم كل ذى ناب من السباع ومخلب من الطير .

وتحليل ميتة البحر من السمك ، إلى غير ذلك من الأحكام التى زادتها السنة عن الكتاب .[1]

حجية السنة

وقد اتفق العلماء الثقات على حجية السنة سواء منها ما كان على سبيل البيان أو على سبيل الاستقلال قال الإمام الشوكانى : إن ثبوت حجية السنة المطهرة ، واستقلالها بتشريع الأحكام ضرورة دينية ، ولا يخالف فى هذا إلا من لا حظ له فى الإسلام[2]

وصدق الشوكانى فإنه لم يخالف فى هـذا إلا شرذمه من الخوارج والروافض لا يقام لهم وزن فى معيار البحث العلمى السليم .

---

[١] تفسير القرطبى ج ١ ص ٣٧ — ٣٩

[٢] إرشاد الفحول ص ٣٩ .

وقد استفاض القرآن والسنة الصحيحة بحجية كل ما ثبت عن الرسول فمن ذلك :

قول الله سبحانه : « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا »[1] .

وقوله جل شأنه : « من يطع الرسول فقد أطاع الله »[2] .

« فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم »[3] .

« لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر »[4] .

أما الأحاديث فكثيرة منها ما رواه الإمام أبو داود فى سننه بسنده عن المقدام بن معد يكرب أن رسول الله ﷺ قال : « ألا إننى أوتيت الكتاب ومثله معه ، ألا يوشك رجل شبعان متكىء على أريكته يقول : عليكم بالقرآن فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه ، وما وجدتم فيه من حرام فحرموه ، ألا لا يحل لكم الحمار الأهلى ، ولا كل ذى ناب من السباع ، ولا لقطة معاهد إلا أن

---

[١] الحشر ٧ . [٢] النساء ٨٠ . [٣] النور ٦٣ . [٤] الأحزاب ٢١ .

يستغنى عنها صاحبها ، ومن نزل بقوم فعليهم أن يقروه فإن لم يقروه فعليه أن يعقبهم [1] بمثل قراه » .

فالمراد بقوله: (ومثله معه) هى الأحاديث والسنن .

وقد دل الحديث على معجزة للنبي ﷺ ، فقد ظهرت فئة فى القديم والحديث تدعوا إلى هذه الدعوة الخبيثة وهى الاكتفاء بالقرآن عن الأحاديث ، وغرضهم هدم نصف الدين ، أو إن شئت فقل : تقويض الدين كله ؛ لأنه إذا أهملت الأحاديث فسيؤدى ذلك – ولا ريب – إلى استعجام معظم القرآن على الأمة ، وعدم معرفة المراد منه ، وإذا أهملت الأحاديث ، واستعجم القرآن فقل : على الإسلام العفاء .

وقد كان الصحابة – رضوان الله عليهم – إذا عرض لهم أمر طلبوا حكمه :

فى كتاب الله .

فإن لم يجدوه طلبوه فى السنة .

فإن لم يجدوه اجتهدوا فى حدود القرآن والسنة وأصولهما .

وحديث معاذ بن جبل رضى الله عنه أصل فى هذا فقد قال له النبي ﷺ لما بعثه إلى اليمن : « بم تقضى إذا عرض لك قضاء ؟ .

---

[1] روى مخففا ومشددا من المعاقبة أى يأخذ من أموالهم بقدر ضيافته وهذا يدل على منزلة التكافل الاجتماعى فى الإسلام .

قال : بكتاب الله .

قال : فإن لم تجد .

قال : بسنة رسول الله .

قال : فإن لم تجد .

قال : أجتهد رأيي ولا آلو - أى أقصر - .

فضرب رسول الله ﷺ فى صدره وقال :

« الحمد لله الذى وفق رسول رسول الله لما يرضى الله ورسوله ».

حديث عرض السنة على القرآن موضوع

أما الحديث الذى يرويه القائلون بعدم حجية السنة عند الاستقلال وهو : « إذا جاءكم عنى حديث فاعرضوه على كتاب الله فما وافق فخذوه ، وما خالف فاتركوه » فقد بين أئمة الحديث ونقاده أنه موضوع ، وضعته الزنادقة كى يصلوا إلى غرضهم فى تقويض دعامة من دعائم الدين ، وقد دلل على بطلان هذا الحديث المزعوم بعض الأئمة فقالوا : عرضنا هذا الحديث على كتاب الله فخالفه لأنا وجدنا فى كتاب الله : « وما آتاكم الرسول فخذوه ، وما نهاكم عنه فانتهوا ».

ووجدنا فيه « قل إن كنتم تحبون الله فاتبعونى يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم » .

ووجدنا فيه : « من يطع الرسول فقد أطاع الله » [1] .

---

[1] إرشاد الفحول للشوكانى ص ٢٩ .

عناية الصحابة بالأحاديث النبوية

ولمكانة الأحاديث من التشريع ، ومنزلتها من القرآن الكريم عنى الصحابة بالأحاديث النبوية عناية فائقة ، وحرصوا عليها كحرصهم على القرآن فحفظوها بلفظها أو بمعناها وفهموها ، وعرفوا مقاصدها بفطرتهم العربية ، وبما كانوا يسمعونه من إرشاداته ﷺ وما كانوا يشاهدون من أفعاله وأخلاقه ، وما كانوا يعلمونه من الظروف والملابسات التي قيلت فيها هذه الأحاديث ، وما كان يشكل عليهم منها ولا يدركون المراد منه يسألون عنه النبي ﷺ .

وقد بلغ من حرصهم على سماع الوحي والسنن أنهم كانوا يتناوبون في هذا . روى البخاري في صحيحه عن عمر قال: « كنت أنا وجار لي من الأنصار في بني أمية بن زيد [1] وهي من عوالي المدينة وكنا نتناوب النزول على رسول الله ﷺ ينزل يوما ، وأنزل يوما فإذا نزلت جئته بخبر ذلك اليوم من الوحي وغيره وإذا نزل فعل مثل ذلك »[2]. وبذلك جمعوا بين خيري الدنيا والآخرة فما شغلتهم دنياهم عن دينهم ، ولا شغلهم دينهم عن دنياهم .

وإذا علمت أن القرآن والسنة استفاضا ببيان فضل العلم والعلماء

---

(١) أي في ناحية بني أمية سميت البقعة باسم من نزلها .

(٢) صحيح البخاري « كتاب العلم ـ باب التناوب في العلم » .

وأن الصحابة كانوا يعلمون أن السنة هى الأصـل الثانى للتشريع ، وأنهم كانوا يحبون رسول الله أكثر مـن حبهم لأنفسهم ، وأنهم كانوا يجدون فى الاستماع إليه لذة وروحانية ، وأنهم كانوا يعتقدون أنه ما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحى يوحى ، وأنهم كانوا يجدون فيما يسمعونه منه غذاء الإيمان[1] وزاد التقوى ، وأنه سبيل إلى الجنة[2]

إذا علمنا كل هذا أدركنا مبلغ حـــرص الصحابة على استماع الأحاديث وعنايتهم بها ، وأن ذلك أمر يـكاد يكون من البدهيات المسلمات ، وكذلك عنوا بتبليغ الأحاديث والسـنن ، لأنهم يعلمون أنها دين ، واجب البلاغ للناس عامـة ، وتشريع عام خالد ، وكثيرا ما كان النبى يحضهم على البلاغ والأداء بمثل قـــوله : « نضر الله امرأ سمع مقالتى فوعاها فأداها كما سمعها فرب مبلغ أوعى من سامع » رواه الشافعى والبيهقى فى المدخل .

وفى خطبته المشهورة فى حجة الوداع قال: « ليبلغ الشاهد الغائب؛ فإن الشاهد عسى أن يبلغ من هو أوعى منه» رواه البخارى فى صحيحه:

---

(١) كان الواحد منهم يقول لصاحبه وهو ذاهب إلى مجلس رسول الله : تعال نؤمن ساعة .

(٢) فى الحديث الذى رواه مسلم : (من سلك طريقاً يطلب به علماً سلك الله به إلى الجنة) .

وكان إذا قدم عليه ﷺ وفد علمهم من القرآن والسنة وأوصاهم بأن يحفظوه ويبلغوه ففى صحيح البخارى أنه قال لوفد عبد القيس : « احفظوه وأخبروه من وراءكم » وفى حديث آخر قال : « ارجعوا إلى أهلكم فعلموهم[1] » .

النهى عن كتابة الأحاديث فى العصر النبوى

ولم تكن الأحاديث مدونة فى عصر النبى ﷺ تدوينا عاما كالقرآن وذلك لأمرين .

١ — الاعتماد على قوة حفظهم ، وسيلان أذهانهم ، وعدم توفر أدوات الكتابة فيهم .

٢ — لما ورد من النهى عن كتابة الأحاديث فقد روى مسلم فى صحيحه عن أبى سعيد الخدرى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا تكتبوا عنى شيئا إلا القرآن ومن كتب شيئا فليمحه » .

والظاهر أن النهى عن الكتابة كان خشية أن يلتبس على البعض بالقرآن الكريم أو أن يكون شاغلا لهم عن القرآن ، أو النهى كان بالنسبة لمن يوثق بحفظه .

---

[١] فتح البارى ح ١ ص ١٢٨ ، ١٤٩ .

أما من أمن علـيه اللبس بأن كان قارئا كاتبا أو خيف عليه النسيان فلا حرج عليه فى الـكتابة .

وعلى هذا يحمل ماورد من الروايات الثابتة الدالة على الإذن لبعض الصحابة فى كتابة الأحاديث، ففى صحيح البخارى عن أبى هريرة قال: « لم يـكن أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر حديثا منى إلا ماكان من عبد الله بن عمرو بن العاص فإنه كان يـكتب وأنا لا أكتب » ومثل عبـد الله ممن يؤمن عليه الالتباس ،

وفى الصحيحين أن أبا شاه اليمنى التمس من النبى صلى الله عليه وسلم أن يـكتب له شيئا سمعه من خطبته عام الفتح فقال : اكتبوا لأبى شاه

وفى صحيـح البخارى أن عليا رضى الله تعـالى عنه كان عنده صحيفة فيها بعض السنن والأحاديث [1] وفى سنن الترمذى أن رجلا من الأنصار كان يجلس إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيسمع منه الحديث ، فيعجبه ولا يحفظه ، فشكا ذلك إلى رسول الله ﷺ فقال : (استعن بيمينك) وأومأ بيده إلى الخط .

وثبت أن رسول الله كتب كتاب الصـدقات والديات ، والفرائض ، والسنن لعمرو ابن حزم وغيره [2] .

---

[١] صحيح البخارى (كتاب العلم — باب كتاب العلم) .

[٢] مفتاح السنن ص ١٨ .

ومن العلماء من يرى أن أحاديث الإذن فى الكتابة ناسخة لحديث النهى ، وأن ذلك كان فى مبدأ الأمر لما ذكرنا آنفا فلما أمن من اللبس أو الاشتغال بها عن القرآن أذن فى ذلك .

ولعل مما يؤيد هذا الرأى أن أحاديث الإذن متأخرة التاريخ ، فأبو هريرة أسلم عام سبع ، وقصة أبى شاه كانت فى السنة الثامنة ومهما يكن من شىء فقد انقضى العهد النبوى والذين كتبوا الأحاديث عدد غير كثير ، ولكن كان يحفظها ويحافظ عليها الكثيرون .

كتابة الحديث بعد وفاة النبي

وما إن جاور الرسول الرفيق الأعلى حتى كثر عـدد من كان يكتب الحديث من الصحابة والتابعين روى عن سعيد بن جبير[1] أنه كان يكون مع ابن عباس رضى الله عنهما ـ فيسمع منه الحديث فيكتبه فى واسطة الرحل فإذا نزل نسخه .

وعن عبد الرحمن بن أبى الزناد عن أبيه[2] قال : « كنا نكتب الحلال والحرام ، وكان ابن شهاب يكتب كل ما يسمع ، فلما احتيج إليه علمت أنه أعلم الناس » .

وعن هشام ابن عروة عن أبيه[3] أنه احترقت كتبه يوم الحرة فى خلافة يزيد وكان يقول : « لو أن عندى كتبى بأهلى ومالى » .

وقد هم الفاروق عمر ـ رضى الله تعالى عنه ـ أن يجمع الأحاديث ويكتبها واستشار أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فأشاروا عليه فطفق يستخير الله فى ذلك شهرا ولـكن الله لم يرد له .

---

(١) هو سعيد بن جبير من خيار التابعين وفقهائهم وقد قتله الحجاج سنة خمس وتسعين .

(٢) هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن ذكوان القدسى المدنى الفقيه التابعى توفى سنة ثلاثين ومائة .

(٣) هو عروة بن الزبير بن العوام التابعى الجليل ، وأحـد الفقهاء السبعة توفى سنة تسعين ونيف .

تدوين الحديث تدوينا عاما

واستمر الأمر على ذلك : البعض يكتب الحديث ، والبعض لا يكتب معتمدا على ذاكرته وقوة حفظه إلى أن كان عهد الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز - رضى الله تعالى عنه - فرأى جمع الأحاديث والسنن وتدوينها تدوينا عاما وذلك خشية أن يضيع منها شيء بموت حافظيها ، أو خشية التباس الباطل بالحق فقد اتسعت رقعة البلاد الإسلامية ، ودخل فى الإسلام من كل جنس ولون ، وفى هؤلاء المخلص للإسلام وغير المخلص ، ووجد بعض المتزندقة الذين كان من أغراضهم الإفساد فى الدين بالاختلاق والدس فيه ما ليس منه كما نشأ بعض الخلافات السياسية والمذهبية والجنسية ، التى كانت سبباً من أسباب اختلاق الأحاديث .

وكانت ولاية هذا الخليفة الراشد على رأس المائة الأولى سنة تسع وتسعين من الهجرة ، فكتب إلى بعض المبرزين من العلماء فى الأمصار وأمرهم بجمع الأحاديث وكتب إلى عماله يأمرهم بذلك ،روى مالك فى الموطأ- رواية محمد بن الحسن-أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى أبى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم [1] : أن انظر ما كان

---

[١] هو فقيه تابعى استعمله عمر بن عبدالعزيز على إمرة المدينة ، وولاه قضاءها ولا يعرف له اسم غير أبى بكر وقيل كنيته : أبو عبد الملك ، ولجده عمرو صحبة النبى ، ولأبيه رؤية توفى سنة عشرين ومائة .

من حديث رسول الله ﷺ أو سننه أو حديث عمر أو نحو هـذا فاكتبه ، فإنى خفت دروس العلم ، وذهاب العلماء ، وأوصاه أن يكتب ما عند عمرة بنت عبد الرحمن الأنصارية ، والقاسم بن محمد ابن أبى بكر ، وخرجه البخارى فى صحيحه تعليقا .

وأخرج أبو نعيم فى «تاريخ أصبهان» عن عمر بن عبد العزيز أنه كتب إلى أهل الآفاق : انظروا إلى حديث رسول الله ﷺ فاجمعوه .

وممن كتب إليه الخليفة العادل ، الإمام محمد بن مسلم بن شهاب الزهرى[1] .

نشاط الأئمة فى التدوين

وقد قام العلماء فى كل مصر بما ندبوا إليه خير قيام ، وأقبلوا على جمع الأحاديث والسنن وتمحيصها ، وتمييز صحيحها من سقيمها ، وجيدها من زائفها ولم يعد من السلف من كان يتحرج من الكتابة ، وبذلك ارتفع الخلاف واستقر الأمر ، وانعقد الإجماع على جواز كتابة الأحاديث ، بل على استحبابها ، بل على وجوبها على من يتعين عليه تبليغ العلم[2] .

---

[1] هو أحد الأئمة الأعلام ، وعالم الحجاز والشام ، المتوفى سنة أربع وعشرين ومائة.

[2] فتح البارى ج ١ ص ١٦٥ .

وبذلك أخذت الحركة العلمية التدوينية فى الحديث فى الازدهار، وتجرد لهذا العمل الجليل قوم عرفوا بالأمانة والصدق ، والتحرى والتثبت ، وجافوا المضاجع ، ولازموا الدفاتر والمحابر ، وحرصوا على لقاء الشيوخ والأخذ من الأفواه ، وسهروا فى سبيل ذلك الليالى الطوال ، وقطعوا الفيافى والقفار ، وطوفوا فى البلدان والأقاليم ، وضربوا فى باب الارتحال فى سبيل العلم على ما كانوا عليه من قلة المئونة ، وعسر وسائل السفر والارتحال مُثُلاً عليا تجعلهم فى عداد العلماء الخالدين .

شيوع التدوين فى الحديث

ثم شاع التدوين فى الطبقة[1] التى تلى طبقة الزهرى وأبى بكر بن حزم فألف أبو محمد عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج المتوفى سنة ١٥٠ هـ بمكة .

ومعمر بن راشد المتوفى سنة ١٥٣ هـ باليمن .

وأبو عمرو عبد الرحمن الأوزاعى المتوفى سنة ١٥٦ هـ بالشام .

وسعيد بن أبى عروبة المتوفى سنة ١٥١ هـ .

والربيع بن صبيح المتوفى سنة ١٦٠ هـ .

---

(١) الطبقة فى اصطلاح المحدثين : عبارة عن جماعة اشتركوا فى السن ولقاء الشيوخ .

وحماد ابن سلمة المتوفى سنة ١٧٦ هـ بالبصرة .

ومحمد بن إسحاق المتوفى سنة ١٥١ هـ .

والإمام مالك بن أنس المتوفى سنة ١٧٩ هـ بالمدينة .

وأبو عبد الله سفيان الثورى المتوفى سنة ١٦١ هـ بالكوفة .

وعبد الله بن المبارك المتوفى سنة ١٨١ هـ بخراسان .

وهشيم بن بشير المتوفى سنة ١٨٨ هـ بواسط .

وجرير بن عبد الحميد المتوفى سنة ١٨٨ هـ بالرى .

والليث بن سعد المتوفى سنة ١٧٥ هـ بمصر .

وكان منهج المؤلفين فى هـذا القرن جمع الأحاديث مختلطة بأقوال الصحابة ، وفتاوى التابعين .

ومما يؤسف أنه لم يصلنا من مؤلفات هـذا الطور من أطوار التدوين إلا موطأ الإمام الجليل مالك ، ووصف لبعض المـؤلفات الأخرى ، أو أجزاء مخطوطة مبعثرة هنا وهناك فى دور الكتب فى الشرق والغرب ، بل إن بعض مخطوطاتنا ، النادرة لا توجد إلا فى مكتبات الغرب وقد كانت الحملات الباغية الظالمة التى تعرضت لها بلاد الإسلام كحملات التتار والصليبيين من الأسباب فى ضياع الكثير من تراثنا العلمى المـدون فى هذه الكتب ، والسطو على بعضه والاستئثار به .

العصر الذهبي لتدوين الحديث

« ٢٠٠ — ٣٠٠ هـ »

ثم حدثت خطوة أخرى فى تدوين الحديث وهى إفراد حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة وذلك على رأس المائتين .

وهؤلاء المؤلفون منهم من ألف على المسانيد وذلك بأن يجمع المؤلف أحاديث كل صحابى على حدة من غير تقيد بوحدة الموضوع فحديث فى الصلاة بجانب حديث فى الزكاة بجانب حديث فى البيوع مثلا ، والمعول عليه عند أصحاب هذا المنهج فى التأليف وحدة الصحابى

وأصحاب هذه الطريقة : منهم : من يرتب الصحابة على حسب السبق فى الإسلام .

فقدم العشرة المبشرين بالجنة [١] .

ثم أهـل بـــدر .

ثم أهـل الحديبية .

ثم من أسلم وهاجر بين الحديبية والفتح .

---

(١) هم السادة : أبو بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلى ، وطلحة بن عبيد الله ، والزبير ابن العوام ، وعبد الرحمن بن عوف ، وسعد بن أبى وقاص ، وسعيد بن زيد بن عمرو ابن نفيل ، وأبو عبيدة عامر بن الجراح .

ثم من أسلم يوم الفتح ،
ثم أصاغر الصحابة سنا ،
ثم النساء الراويات .

وخير من يمثل هذا اللون فى التأليف فى هذا العصر هو الإمام الجليل أحمد بن حنبل فى مسنده المشهور .

ومنهم : من رتبهم على حروف المعجم .
فيبدأ بمن أول اسمه «حرف الألف» ثم «حرف الباء» وهكذا .
وخير من يمثل هذه الطريقة بعد هذا العصر ، الإمام أبو القاسم الطبرانى المتوفى (سنة ٣٦٠ هـ) فى كتابه « المعجم الكبير » .

وممن ألف على المسانيد أيضا .
اسحاق ابن راهويه (المتوفى سنة ٢٣٨ هـ) .
وعثمان بن أبى شيبة المتوفى (سنة ٢٣٩ هـ) .
ويعقوب ابن أبى شيبة المتوفى (سنة ٢٦٣ هـ) وغيرهم كثيرون.

ومن أهل هذا العصر من ألف على الأبواب الفقهية ونحوها فيبدأ بكتاب الصلاة مثلا .
ثم بالزكاة .
ثم بالصوم .

ثم بالحج .
ثم بالبيوع ،
ثم بالرهن وهكذا ...

وأصحاب هذه الطريقة منهم :

(ا) من تقيد فى تأليفه بالأحاديث الصحاح كالإمامين : البخارى ومسلم .

(ب) ومنهم من لم يتقيد فى تأليفه بالصحيح بل ذكر الصحيح والحسن بل والضعيف مع التنبيه على درجة الحديث أحيانا ، ومع عدم التنبيه أحيانا أخرى اعتمادا على ذكر السند ، واتكالا على نقد القارىء للأسانيد والمتون وتمييزه بين الصحيح والحسن والضعيف ، ولا سيما وأن هذا التمييز ما كان يستعصى على طلاب الحديث فى هذه العصور فضلا عن أئمته ويمثل هذه الطريقة أصحاب السنن الأربعة وهم : الأئمة أبو داود ، والترمذى ، والنسائى ، وابن ماجه .

وقد كان القرن الثالث الهجرى هو العصر الذهبى فى تاريخ السنة وجمعها ؛ ففيه ظهر كبار أئمة الحديث ونقاده ، وفيه أشرقت شموس الكتب الستة وأمثالها التى كادت تشتمل على ما ثبت من الأحاديث ولا يغيب عنها إلا النذر اليسير ، والتى يعتمد عليها الفقهاء والمجتهدون ،

والعلماء والمؤلفون ويجد فيها طلبتهم الهداة والمصلحون ، والمتأدبون والأخلاقيون ، وعلماء النفس والاجتماع .

ونحن حينما نقتصر من كتب هذا العصر الذهبي على الكتب الستة فما ذلك إلا لأنها الكتب التي طبقت شهرتها الآفاق ، واستأثرت بعناية العلماء في كل عصر وقطر ، وإلا فهناك غيرها كثير ، ومن أراد زيادة يقين في هذا فليرجع إلى كتاب « كشف الظنون في أسامي العلوم والفنون »(١) وسيرى عشرات الكتب والموسوعات التي ألفت في هذا القرن ، والتي لم يبق منها إلا القليل .

وإذ قد انتهينا إلى هذا فلنقدم بين يدي التعريف بالكتب الستة وأصحابها بحوثا نراها لازمة لرواد البحث وطلاب الحقيقة .

---

[١] مفتاح السنة ص ٣٣ ، ٣٤ عن كتاب « كشف الظنون » .

الرحلة فى سبيل العلم والحديث

إن مما يتميز به أئمة العلم فى الإسلام ولا سيما أئمة الحديث كثرة الارتحال وملازمة الأسفار ، وقد جروا فى ذلك على سنن الصحابة والتابعين ، لقد كان الواحد منهم يبلغه الحديث بطريق الثقات فلا يكتفى بهذا بل يرحل الأيام والشهر والشهور حتى يأخذ الحديث عمن رواه بلا واسطة .

وقد ثبت فى صحيح البخارى أن جابر بن عبد الله الأنصارى الصحابى رحل مسيرة شهر إلى عبد الله بن أنيس[1] وهو بالشام فى سبيل حديث كما رحل إلى مسلمة بن مخلد فى سبيل حديث أيضا وكان مسلمة أميراً على مصر، ورحل السيد الجليل أبو أيوب الأنصارى إلى عقبة بن عامر الجهنى بسبب سماع حديث رواه أحمد بسند منقطع، وروى أبو داود فى سننه من طريق عبد الله بن بريدة أن رجلا من الصحابة رحل إلى فضالة بن عبيد وهو بمصر فى حديث[2] .

وعلى هـذا الدرب الواضح سار التابعون ومن جاء بعـدهم من أئمـــة العلم والحديث ، روى الخطيب البغدادى عن عبيد الله

---

[١] بضم الهمزة مصغراً وهو الجهنى حليف الأنصار .

[٢] فتح البارى بشرح صحيح البخارى ج ١ ص ١٤١ ، ١٤٢ .

ابن عدى قال : بلغنى حديث عند على فخفت إن مات أن لا أجده عند غيره ، فرحلت حتى قدمت عليه العراق ، وروى الإمام مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال : إن كنت لأرحل الأيام والليالى فى طلب الحديث الواحد ، وأخرج الخطيب عن أبى العالية قال : كنا نسمع عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا نرضى حتى خرجنا إليهم فسمعنا منهم .

وقال الشعبى فى مسألة أفتى فيها : أعطيناكها بغير شىء كان يرحل فيما دونها إلى المدينة ، وروى الدارمى بسند صحيح عن بسر ابن عبيد الله قال : إن كنت لأركب إلى المصر من الأمصار فى الحديث الواحد ، وقال أبو قلابة : لقد أقمت بالمدينة ثلاثة أيام مالى حاجة إلا رجل يقدم عنده حديث فأسمعه .

وقيل للإمام أحمد : رجل يطلب العلم يلزم رجلا عنده علم كثير أو يرحل ؟ قال : يرحل يكتب عن علماء الأمصار .

وذكر الإمام الذهبى فى تذكرته عن أبى حاتم الرازى قال : أول ما دخلت أقمت سبع سنين ، ومشيت على قدمى زيادة على ألف فرسخ ، وخرجت من البحرين إلى مصر ماشيا ، ثم إلى الرملة ماشيا ، ثم إلى طرسوس ولى عشرون سنة .

وما أبو حاتم إلا واحد من آلاف من أئمة الحديث الذين ارتحلوا وتحملوا المشاق فى سبيل التثبت من الأحاديث والتحرى عن الرواة ويأتى فى الرعيل الأول منهم : الأئمة : البخارى ، ومسلم ، وأبو داود ، والترمذى ، والنسائى ، وابن ماجة ، وإن منهم من لم يذق طعم الراحة والاستقرار طيلة حياته .

ومهما يكن من شىء فقد ضرب العلماء المسلمون ولاسيما المحدثون فى باب الارتحال فى سبيل المعرفة والبحث عن الحقيقة ــ على ما كانوا عليه من قلة المؤنة وعسر وسائل السفر آنئذ ــ مثلاً عليا تؤكد لهم السبق فى هذ المضمار وتجعلهم فى عداد العلماء الخالدين .

والعجب من بعض الناس أنهم إذا وقفوا على خبر بعض الرحالة الأجانب فى هذا الزمان فإنهم يطنطنون بذلك ويبالغون ، وماعلموا أن أسلافهم وأجدادهم العرب هم الذين سنوا هذه السنة الحسنة ، وأنهم ضربوا فى ذلك أروع المثل وأحقها بالإشادة والتقدير .

مميزات الرواية فى الإسلام

الرواية وإن كانت قديمة ومعروفة قبل الإسلام إلا أن الرواة قبل الإسلام من العرب وغيرهم ما كانوا يهتمون بتصحيح الأخبار والتحرى عن رواتها ، والبحث عن صدقها ، ومطابقتها للحق والواقع ولم يكن عندهم من صفة النقد والجرح والتعديل وتمحيص المرويات مثل ما كان للرواية بعد الإسلام ، وذلك لأن مروياتهم لم يكن لها من القداسة والتقدير ما للمرويات الإسلامية ، فمن ثم لم يدققوا فيها ولذلك تجد أغلبها أساطير وأحاديث خرافة يقصد بها إشباع الرغبة أو التسلية ، أو بث روح الإقدام والشجاعة ، واستنهاض الهمم وإثارتها للحروب .

أما الرواة الإسلاميون فهم يعلمون حق العلم أن مرجع الأحكام الشرعية والحلال والحرام إلى القرآن الكريم والسنة النبوية ، ويعلمون أن التساهل فى زيادة شىء من الدين كالتساهل فى نقص شىء منه .

والقرآن ثابت بالتواتر المفيد للقطع واليقين ؛ فلا مجال للشك فيه فكان لا بد لهم من التأكد من صحة نسبة الأحاديث والسنن إلى رسول الله ﷺ .

فمن ثم شددوا فى الرواية ووضعوا لها شروطا وأصلوا لها أصولا وقواعد هى أدق وأرق ما وصل إليه علم النقد قديما وحديثا ،

فهذا القــدر وهو الاعتناء بتصحيـح الأخبار والتثبت منها ونقدها من جهة السند والمتن نقدا علميا صحيحا هو الذى اختصت به الرواية الإسلامية وحدها .

قال العـلامة ابن حزم — رحمه الله — فى كتابه الملل والنحل ما خلاصته :

أن نقل الثقة عن الثقة يبلغ به النبى ﷺ مع الاتصال خص الله به المسلمين دون سائر الأمم.

وأما مع الإرسال والإعضال [1] فيوجد فى كثير من اليهود ، ولـكنهم لا يقربون فيه من موسى قربنا من محمد ﷺ بل يقفون بحيث يـكون بينهم وبين موسى أزيد من ثلاثين عصرا فى أزيد من ألف وخمسمائة عام وإنما يبلغون بالنقل إلى شمعون ونحوه .

وأما النصارى فليس عندهم من صفة هذا النقل إلا تحريم الطلاق وحده فقط على أن مخرجه من كذاب قد ثبت كذبه .

وأما النقل بالطريق المشتملة على كذاب أو مجهول العـين فـكثير فى نقل اليهود والنصارى .

---

[١] المرسل من الحديث : ما حذف من سنده الصحابى ، والمعضل : ما حذف من سنده اثنان فصاعداً على التوالى والإرسال والإعضال يخلان باتصال السند .

وأما أقوال الصحابة والتابعين فلا يمكن اليهود أن يبلغوا إلى صاحب نبي أصلا ولا إلى تابع له، ولا يمكن النصارى أن يصلوا إلى أعلى من شمعون وبولس[1].

وهو كلام رجل عالم عارف بالملل والنحل، وتاريخ الأديان والمذاهب.

---

[1] راجع مقدمة ابن الصلاح ص ٢١٥ ، الباعث الحثيث إلى علوم الحديث ، ص ١٨٩ — ١٩٠ هامش .

الاسلام يدعو إلى التثبت فى الرواية

الإسلام يدعو إلى تعرف الحق ، وطلب الصواب ، وتحرى الصدق ، والتثبت فيما يسمعه المرء ويراه ، وفيما ينقل إليه ، وقد استفاض بذلك القرآن الكريم والسنة النبوية ، ففى الكتاب قال سبحانه : « يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا[1] أن تصيبوا قوما بجهالة ، فتصبحوا على ما فعلتم نادمين »[2] ، وقال : « ولا تقف ما ليس لك به علم ، إن السمع والبصر والفؤاد ، كل أولئك كان عنه مسؤلا »[3] .

وحذر النبى ﷺ من الكذب بعامة ، والكذب عليه بخاصة.

فمن ذلك الحديث المتواتر الذى رواه الشيخان وغيرهما عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « إن كذبا على ليس ككذب على أحد ، فمن كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » .

وقال : « من حدث بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين »[4].

وقال : « كفى بالمرء كذباً أن يحدث بكل ما سمع » رواهما مسلم فى صحيحه.

---

[١] فى قراءة حمزة والكسائى « فتثبتوا » وهى متواترة والمعنى واحد .

[٢] الحجرات ٦ .　　[٣] الإسراء ٣٦ .

[٤] روى « يرى » بضم الياء بمعنى يظن وبفتحها بمعنى يعلم و « الكاذبين » روى على صيغة التثنية والجمع .

التثبت فى عهد الصحابة

وعلى سنة التثبت فى الرواية ، والتحرى عن الرواة ، والاستيثاق من المرويات سار الخلفاء الراشدون فقد كان أبو بكر وعمر يطلبان فى بعض المرويات شاهداً آخر مع الراوى ، وكان على إذا حدثه غيره استحلفه فإذا حلف صدقه ، وكان يقول : «حدثوا الناس بما يعرفون ودعوا ما ينكرون أتحبون أن يكذب الله ورسوله »[1] .

وقد اتبع هذا المنهج فى التثبت سائر الصحابة المكثر منهم فى الرواية والمقل ، فهذا عبد الله بن مسعود رضى الله عنه ـ يقول : « كفى بالمرء إثما أن يحدث بكل ما سمع » ويقول : « ما أنت تحدث قوما حديثا لا تبلغه عقولهم إلا كان فتنة لبعضهم »[2] وهى دعوة إلى تحرى الحق والصدق ، وتخير ما يليق بحال السامعين ، وهو من أسس التربية الصحيحة التى سبق إليها الإسلام من منذ قرابة أربعة عشر قرنا .

التثبت فى عهد التابعين ومن بعدهم

وسار على سنة التثبت من المرويات والتدقيق فيها التابعون ،

[١] تذكرة الحفاظ ج ١ ص ٤ ، ٦ ، ١٠ ، ١٢ .
[٢] المرجع السابق ص ١٥ .

ومن جاء بعدهم ، وقــد وردت عنهم أقوال صريحه تدل على ذلك ففى صحيــح الإمام مسلم عن ابن سيرين قال : « إن هــذا العلم دين ، فانظروا عمن تأخذون دينــكم » .

وقال سفيان الثورى: « الإسناد سلاح المؤمن» ، وقال عبد الله ابن المبارك « الإسناد من الدين ، ولولا الإسناد لقال من شاء ما يشاء » وقال الإمام الشافعى : « مثل الذى يطلب الحــديث بلا إسناد كحاطب ليل » إلى غير ذلك من النصوص الدالة على العناية بالأسانيد ، ونقد الرواه ، وتشريحهم تشريحا علميا دقيقا وقد قيض الله سبحانه للحديث فى كل عصر أئمة ناقدين فاقهين فنفوا عنه تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين ، وتأويل الجاهلين ، ولولا هذا لوجد الزنادقة وأعــــداء الإسلام الفرصة سانحة للإفساد فى الدين والإدخال فيه ما ليس منه .

الجمع والنقد سار جنبا إلى جنب

وقد التزم الأئمــة الجامعون للسنة والأحاديث غاية التحرى والتثبت فى الرواية ، واجتهدوا فى التوثق من صحة كل حديث ، بل وكل حرف رواه الرواة ونقدوا أحوالهم ومروياتهم ، واحتاطوا أشد الاحتياط فى النقل فكانوا يحكمون بضعف الحديث لأقل شبهة

فى سيرة الناقل الشخصية مما يؤثر فى عدالته ، فإذا اشتبهوا فى صدقه وعلموا أنه كذب فى شيء من كلامه رفضوا روايته ، وسموا حديثه « موضوعا » وإن لم يعرف عنه الكذب فى الحديث ، مع علمهم بأنه قد يصدق الكذوب وهذا غاية الاحتياط فى الرواية .

وكذلك استوثقوا من حفظ كل راو ، وذلك بمقارنة رواياته بعضها ببعض ، وبروايات غيره فإن وجدوا خطأه أكثر من صوابه ضعفوا روايته وردوها ، وإن كان لا مطعن عليه فى شخصه ولا فى عدالته ، وذلك خشية أن تكون روايته مما خانه فيها الحفظ أو غلبه السهو ، وقد أوفى المسلمون فى نقد الأسانيد ـ النقد الخارجى ـ على الغاية ولم يدعوا زيادة لمستزيد ، اللهم إلا ما جد من المباحث النفسية التى تعين الناقد على النقد ، وكذلك عنوا بنقد المتون ـ النقد الداخلى ـ فحكموا على الحديث بالوضع أو النكارة إذا خالف العقل ، أو الحس ، أو القرآن أو السنة المتواترة أو المشهورة ، ولم يمكن التوفيق ، ومن كلامهم فى هذا : إذا رأيت الحديث يباين المعقول ، أو يخالف المنقول ، أو يناقض الأصول فاعلم أنه موضوع .

وقد حرروا القواعد والأصول التى وضعوها لنقد الأحاديث ومعرفة المقبول منها من المردود ، وقد بذلوا فى تحقيق هذه

القواعد عمليا أقصى ما فى الوسع الإنسانى احتياطا لدينهم ولشريعتهم أن يدخل فيها ماليس منها ، فكانت قواعدهم التى ساروا عليها أصح القواعد للإثبات التاريخى ، وأعلاها وأدقها وأوفاها ، وإذا كان البعض قد أعرض عنها بل وطعن فيها فى هذه العصور المتأخرة فليس ذلك عن علم وبينة ، وإنما عن جهل وهوى .

الحياة السياسية فى القرن الثالث

شهد الثلث الأخير من العصر العباسى الأول (١٣٢ ـ ٢٣٢) عصر قوة الخلفاء واستقلالهم بشئون الخلافة ، وحسن تدبيرهم لسياسة الدولة ، وعدم تركهم للعناصر الأجنبية من فرس وغيرهم الاستبداد بشئون الملك وسياسة الدولة .

أما بقية هذا القرن فقد شهد ضعف الخلفاء ، وغلبة الفرس والترك والديلم على شئون الدولة ، بل وتدخلهم فى تولية الخلفاء ، وعزلهم والانتقام منهم ، وقد كان من مظاهر ضعف الخلفاء أن بدأ بعض الولاة الثائرين بالاستقلال ببعض الأطراف والأقاليم ، ونشوء بعض الدويلات الأخرى ، التى انفصلت عن الخلافة واستقلت استقلالا تاما أو ذاتيا .

الحياة الاجتماعية فى هذا القرن

وأما الحياة الاجتماعية فقد اتسعت رقعة الإسلام اتساعا عظيما ، ودانت له شعوب من كل جنس ولون ، وداٰن معظم هؤلاء به ، ومن لم يدن به وبقى على دينه فقد امتزج بالمسلمين ، وشاركهم فى ثقافتهم ، وصار هؤلاء وأولئك يجيدون اللغة العربية كأهلها ، وبها يكتبون ويؤلفون ، وقد مزج هؤلاء ثقافتهم بالثقافة الإسلامية ، وأظهروها فى ثوب عربى ، وكان للثقافة الإسلامية من ذلك ربح غير قليل وقد ضعف الوازع الدينى عن ذى قبل ، وانحلت العصبية العربية ، وظهرت عصبيات أخرى ، وشهد المجتمع الإسلامى ألوانا من الحياة الحضارية لم تكن معهودة من قبل كما جدت فيه مشاكل دعت العلماء إلى التفكير فيها ، والبحث عن حلول لها ، وبيان حكم الشرع فيها .

الحياة العلمية فى هذا القرن

لقد بدأ تدوين العلوم فى القرن الثانى وفى القرن الثالث أخذت الحركة التدوينية فى التقدم تقدما ملموسا ، بل بعض العلوم كالحديث بلغ التدوين فيه أقصاه ومداه فى هذا القرن ، وقد شهد هذا القرن دور تهذيب التدوين وتنظيمه ، وتمييز العلوم بعضها

عن بعض من تفسير ، وحديث ، وفقه ، ولغة ، وأدب وغيرها وألفت فيه عشرات الكتب فى هذه الفنون كما شهد هذا القرن تقدم البحث فى العلوم العقلية من فلسفة ، وطب ، وفلك ومنطق ورياضة ، ونحوها فقد ترجمت إلى العربية كثير من كتب اليونان وغيرهم فى هذه العلوم فى هذا القرن ، وقد هضم العلماء العرب هذه العلوم والمعارف ، وأضافوا إليها بعض معارفهم ، وأخرجوا لنا منها عصارة شهية سائغة للشاربين . وهكذا ترى أن هذا القرن يعتبر عصراً ذهبياً فى جميع العلوم والمعارف . ولا سيما جمع الحديث وتدوينه ، وأن الضعف السياسى الذى طرأ على الخلافة لم يكن له أى أثر فى تقدم العلوم والمعارف ، بل أخذ العلماء يغذون السير فى طريقهم إلى غرضهم السامى لا يلوون على شىء

هذا ولنأخذ فى الكلام عن أصحاب الكتب الستة وكتبهم التى اشتهروا بها ، وبيان قيمتها العلمية فنقول وبالله التوفيق .

الامام البخاري

١٩٤ — ٢٥٦ هـ

نسبه :

هو أمير المؤمنين فى الحديث الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل ابن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه [١] كان جده بردزبه مجوسيا على دين قومه ثم أسلم ولده المغيرة على يد اليمان الجعفى والى بخارى [٢] فى هذا الوقت فنسب إليه ولاء [٣] فمن ثم قيل فى نسبه « الجعفى ».

وأما جده إبراهيم فلم نقف على شىء من أخباره ، وأما والده اسماعيل فكان عالما جليلا سمع من حماد بن زيد ، والإمام مالك ، وروى عنه العراقيون ، ذكر له ابن حبان ترجمة فى (كتاب الثقات) وترجم له ابنه أبو عبد الله الإمام فى (التاريخ الكبير) .

[١] بردزبه بفتح الباء الموحدة وسكون الراء ، وكسر الدال بعدها زاى ساكنة قيل معناه بالفارسية « الزراع » ، وهذا هو المشهور فى ضبطه وقيل غير ذلك « مقدمة فتح البارى ج ٢ ص ١٩٣ » ط منير .

[٢] بخارى من أعظم مدن ماوراء النهر بينها وبين سمرقند مسافة ثمانية أيام «وفيات الأعيان» وهى من الإقليم المعروف بتركستان الغربية ومن مدن هذا الإقليم : سمرقند ، وفرغانة ، وطاشقند ، وهى تحت الحكم الروسى الآن وإلى بخارى نسب الإمام.

[٣] ولاء إسلام لا ولاء عتق عملا بمذهب من يرى أن من أسلم على يد شخص فولاؤه له والولاء نوع من الروابط التى جعلها الإسلام لتوثيق عرى الوحدة ، وتأكيد الأخوة بين المسلمين .

وقد جمع والده إلى العلم الورع والتقوى روى عنه أنه قال عند وفاته : (لا أعلم فى مالى درهما من حرام ولا من شبهة) .

فالبخارى من بيت علم ، ودين ، وورع ، فلا عجب أن ورث هذه الخلال الكريمة فيما ورث عن أبيه .

مولده ونشأته :

ولد الإمام البخارى يوم الجمعة بعد الصلاة لثلاث عشرة ليلة خلت من شوال سنة أربع وتسعين ومائة من الهجرة ببلدة بخارى .

وقد مات أبوه وهو صغير فكفلته أمه ، وأحسنت تربيته ، وقد كان له من مال أبيه الذى تركه له ما أعانها على تنشئته نشأة كريمة صالحة ، وقد لاحظته العناية الإلهية من صغره ، فقد روى أنه أصيب فى عينيه وهو صغير فحزنت أمه لذلك حزنا شديدا ، ولجأت إلى ربها بالدعاء ، فرأت فى المنام الخليل إبراهيم عليه السلام يقول لها : يا هذه قد رد الله على ولدك بصره بكثرة دعائك ، فأصبح وقد رد الله عليه نور عينيه فتبدل حزنها سرورا .

نبوغه المبكر :

وقد ظهر نبوغه من صغره وهو فى «الكتاب» فرزقه الله سبحانه قلبا واعيا وحافظة قوية ، وذهنا حادا ، وألهم حفظ الحديث ،

وأخذ منه بحظ كبير ولما يبلغ العاشرة من عمره ، ثم صار يختلف إلى علماء عصره ، وأئمة بلده ، فأخذ عنهم وصار يراجعهم ويناقشهم وما إن بلغ السادسة عشرة من عمره المبارك حتى حفظ كتب ابن المبارك ، ووكيع ، وعرف كلام أهل الرأى ، وأصولهم ومذهبهم .

خروجه إلى الحرمين :

وفى سنة عشر ومائتين خرج إلى بيت الله الحرام حاجاً هو وأمه وأخوه أحمد ، وكان أسن منه وقد رجع أخوه إلى بخارى ، أما هو فقد آثر المقام بمكة ، وكانت مكة من المراكز العلمية المهمة فى الحجاز ، وقد وجد فيها طلبته ، وما يشبع نهمه للعلم والمعرفة ، وكان يذهب إلى المدينة بين الحين والحين ، وفى الحرمين الشريفين ألف بعض كتبه ، ووضع أساس الجامع الصحيح وتراجمه ، وقد ألف التاريخ الكبير عند قبر النبى ﷺ ، وكان يكتبه فى الليالى المقمرة وتواريخه الثلاثة : الصغير ، والأوسط ، والكبير ، تنم عن قدرته الفائقة فى العلم بالرجال ، والبصر بالنقد ، حتى كان يقول : قل اسم فى التاريخ إلا وله عندى قصة .

ارتحاله إلى الآفاق :

وقد ضرب الإمام فى باب الارتحال بسهم راجح ، وقل قطر من

أقطار الإسلام إلا وله إليـه رحلة ، روى عنه أنه قال : « دخلت إلى الشام ، ومصر ، والجزيرة مرتين ، وإلى البصرة أربع مرات ، وأقمت بالحجاز ستة أعوام ، ولا أحصى كم دخلت إلى الكوفة ، وبغداد ، مع المحدثين » .

وقد كانت بغداد آنئذ بلد الخلافة وموئل العلم والعلماء ، وفيها التقى بالإمام أحمد بن حنبل مرارا ، وكثيرا ما كان يحثه على الإقامة بها ويلومه على الإقامة بخراسان ، وفى كل هذه الرحلات المتتابعة المضنية كان البخارى دائبا على جمع الأحاديث والعلم ، وتقييد معارفه بالكتابة ، فقد كان يستيقظ فى الليلة الواحدة من نومه ، يوقد السراج ، ويكتب الفائدة تمر بخاطره ثم يطفى سراجه ، وقد يفعل ذلك قريبا من عشرين مرة فى الليلة الواحدة ، وهكذا يكون الإخلاص للعلم ، والتفانى فى سبيل المعرفة .

ما حدث بينه وبين الذهلى :

وفى سنة خمسين ومائتين ذهب إلى نيسابور فتلقاه أهلها بالترحاب ، وشارك فى ذلك شيخه الذهلى والعلماء ، روى عن مسلم ابن الحجاج صاحب الصحيح أنه قال : « لما قدم محمد بن إسماعيل نيسابور ما رأيت واليا ولا عالما فعل به أهل نيسابور ما فعلوا به ،

استقبلوه من مرحلتين من البلد أو ثلاث [1] وقال محمد بن يحيى الذهلي : من أراد أن يستقبل محمد بن اسماعيل غــدا فليستقبله فإني أستقبله ، فاستقبله ، محمد بن يحيى الذهلي وعامة علماء نيسابور فدخل البلد ، فنزل دار البخاريين ، وقد مكث مــدة يحدث على الدوام ، وكان الذهلي يوصى النــاس بالاستماع إليه فقد روى عنه أنه قال : اذهبوا إلى هذا الرجل الصالح العالم فاسمعوا منه » .

الفتنة

ثم نفس عليه بعض الحاسدين وشغبوا عليه ، وزعموا أنه قال بخلق القرآن وبسبب هــذا حدث بينه وبين شيخه الذهلي جفاء وقطيعة ، حتى لقد قال الذهلي : من زعم : لفظي بالقرآن مخلوق فهو مبتدع ولا يجالس ، ولا يكلم ، ومن ذهب بعد هــذا إلى مجلسه فاتهموه ، فانقطع الناس عنه إلا مسلما وأحمد بن سلمة . فقال الذهلي: ألا من قال باللفظ فلا يحضر مجلسنا ، وكأنه كان يريد الإمام مسلما، لأنه كان يتردد إلى الإمام البخاري ، فأخذ مسـلم رداءه وقام من مجلسه على رءوس الناس ، فبعث إلى الذهـــلي جميع ما كان كتبه عنه على ظهر حمال .

---

[1] المرحــلة : المسافة التي يقطعها المسافر في نحو يوم وهي نحو ٤٤ كـ . م تقريباً (المصباح المنير) .

البخارى برىء من هذه التهمة :

وفى الحق أن البخارى برىء من هذه التهمة ، فقد روى أن رجلا قام إليه فسأله : ما تقول فى اللفظ بالقرآن مخلوق هو أو غير مخلوق ؟ فأعرض عنه البخارى ولم يجبه « ثلاثا » ، فألح عليه الرجل فقال البخارى : القرآن كلام الله غير مخلوق ، وأفعال العباد مخلوقة ، والامتحان بدعة ، ومراده بأفعال العباد قراءتهم وتلفظهم ، وهذا الذى قاله الإمام هو الذى عليه المحققون والسلف من التفرقة بين المقروء والقراءة ، ولكن الحسد يعمى ويصم .

وقد ثبت عن البخارى أنه كان يقول : الإيمان قول وعمل ، ويزيد وينقص ، والقرآن كلام الله غير مخلوق ، وأفضل أصحاب رسول الله ﷺ أبو بكر ، ثم عمر ، ثم عثمان ، ثم على ، على هذا حييت ، وعليه أموت ، وعليه أبعث إن شاء الله ، وثبت عنه أنه قال : من زعم أنى قلت : لفظى بالقرآن مخلوق فهو كذاب[1] ، وقد اشتد غضب الذهلى عليه حتى قال : لا يساكننى هذا الرجل فى البلد فرأى البخارى أن الخير فى الخروج منها حفاظا على نفسه ، ورغبة

---

(٢) المصدر السابق ص ٢٠٤ ، وانظر شروط الأئمة الخمسة ص ٢٢ هامش .

في القضاء على الفتنة فخرج [1].

إلى بخارى :

فخرج من (نيسابور) عائداً إلى بلده (بخارى) ، فاحتفل الناس بقدمه ونصبت له القباب على فرسخ [2] من البلد ، واستقبله أهلها جميعا ، ونثروا عليه الدراهم والدنانير ، فبقى بها مدة يحدث ويعلم ثم وقع بينه وبين أمير بخارى (خالد بن أحمد الذهلى) ماعكر الصفو وكان سبب ذلك اعتزاز الإمام بالعلم ، ذلك أن خالدا هذا بعث إليه أن احمل إلى كتاب (الجامع) و (التاريخ) لأسمع منك فقال الإمام للرسول : قل له : إنى لا أذل العلم ولا أحمله إلى أبواب السلاطين ، فإن لم يعجبك هذا ، فأنت سلطان فامنعنى من المجلس ، ليكون لى عذر عند الله يوم القيامة إنى لا أكتم العلم ، فاستعان الأمير بمن شغب عليه ، وتكلم فيه ، فاتخذ من ذلك ذريعة لنفيه ، فنفاه من البلد ، وقد دعا عليه الإمام ، وكانت دعوة مظلوم تفتحت لها أبواب السماء ، فلم يمض شهر حتى أمر ابن طاهر بأن ينادى على خالد بن

(١) ومع كل ما جرى من الذهلى فقد أخرج البخارى حديث الذهلى فى صحيحه إلا أنه كان يقول : حدثنا محمد أو حدثنا محمد بن خالد ينسبه إلى جده ، أخذاً بعلمه ودفعاً لما يتوهم من أن شيخة محق فى طعنه فيه لو صرح باسمه ، فانظر كيف بلغ السمو النفسى بالبخارى ! ! !

(٢) الفرسخ ثلاثة أميال.

أحمد على أتان [1] ، وأشخص على إكاف [2] ، وكان عاقبة أمره ذلا وحبساً) .

وفاته :

أما البخارى فقد كتب إليه أهل (سمرقند) يطلبونه إلى بلدهم ، فسار إليهم ، فلما كان (بخرتنك) وهى قرية على فرسخين من (سمرقند) ، وكان له أقارب بها ، فنزل عليهم ، فاتفق أن مرض بها وتوفى .

وكانت وفاته ليلة عيد الفطر سنة ست وخمسين ومائتين عن اثنتين وستين سنة إلا ثلاثة عشر يوما ، وكان أوصى قبل وفاته أن يكفن فى ثلاثة أثواب ليس فيها قميص ولا عمامة ، فامتثل القوم ودفن بعد ظهر يوم عيد الفطر بعد حياة حافلة بجلائل الأعمال ، وطول السفر والارتحال ، فرضى الله عنه وأرضاه .

شيوخه :

وقد أتاحت له رحلاته لقاء الشيوخ الذين هم محل الثقة والأمانة ، والذين بلغوا حد الكثرة الكاثرة روى عنه أنه قال : « كتبت عن ألف وثمانين رجلا ليس فيهم إلا صاحب حديث ، ولم أكتب

[1] الأتان : الحارة .   [2] إكاف : برذعة .

إلا ممن قال: «الإيمان قول وعمل» ومن أعيان شيوخه: على ابن المدينى، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، ومحمد بن يوسف الفريابى، ومكى بن إبراهيم البلخى، ومحمد بن يوسف البيكندى، وابن راهويه، وعدد شيوخه الذين خرج عنهم فى الصحيح ٢٨٩ شيخا.

تلاميذه :

وقد روى عنه خلائق لا يحصون حتى قيل إنه سمع منه الصحيح تسعون ألفا [١] من أعيانهم مسلم بن الحجاج، والترمذى، والنسائى، وابن خزيمة، وابن أبى داود، ومحمد بن يوسف الفربرى [٢]، وإبراهيم بن معقل النسفى، وحماد بن شاكر النسوى، ومنصور ابن محمد البزدوى، وهؤلاء الأربعة هم أشهر رواة الصحيح عنه.

البخارى رزق حافظة وذكاء نادرين :

كان البخارى فى حفظه، وذكائه، وعلمه بالرجال، وعلل الحديث آية من آيات الله فى الأرض، وقد حفظ الله سبحانه به وبأمثاله من أئمة الحديث الجامعين له سنة نبينا محمد صلوات الله وسلامه عليه،

(١) مقدمة فتح البارى ج ٢ ص ٢٠٤.

(٢) فربر بكسر الفاء وفتح الراء وسكون الباء قرية ببخارى.

وقد روى عنه أنه قال : أحفظ مائة ألف حديث صحيح ، ومائتى ألف حديث غير صحيح [1] .

وليس أدل على حفظه وسعة اطلاعه وتوقد ذهنه مما حدث له لما قدم بغداد ، فقد اجتمع عليه علماء بغداد ، وأرادوا امتحانه فعمدوا إلى مائة حديث فقلبوا متونها وأسانيدها يعنى جعلوا متن هذا لإسناد ذاك وإسناد هذا لمتن ذاك — ثم أعطوا كل واحد منهم عشرة أحاديث منها ، فألقى عليه الأول العشرة التى عنده، فكان كلما ذكر حديثا قال له البخارى : لا أعرفه ، وهكذا حتى انتهى العشرة من سرد ما عندهم فصار الجهلاء من الحاضرين يحكمون على البخارى فى أنفسهم بالعجز والتقصير ، وأما العلماء منهم فيقولون : فهم الرجل ، ثم التفت البخارى إلى الأول فقال له : أما حديثك الأول فصحته كذا، وأما حديثك الثانى فصحته كذا ، حتى انتهى من ذكر أحاديثه العشرة ، ثم التفت إلى الثانى والثالث وهكذا

---

(١) ليس المراد بهذه الألوف الكثيرة أنها كلها أحاديث متغايرة كما يظن البعض ، وإنما هى طرق متعددة للأحاديث ، وقد يروى الحديث الواحد بعشرات الأسانيد فتعتبر هذه الأسانيد بمثابة الأحاديث ، وما هى فى الحقيقة والواقع إلا طرق لحديث واحد ، فيتخير أى إمام منها أصحها وأوثقها فى نظره ، ويدع ماعدا ذلك ، وقد يكون فيما ذكره ما ليس صحيحا عند غيره ، وقد يكون فيما تركه ما هو صحيح فى الواقع ، وأيضا فيدخل فى هذه الألوف آثار الصحابة والتابعين وغيرهم ، فكن على ذكر من ذلك حتى لا يشكل عليك الأمر فى مثل هذا .

إلى العاشر ، يذكر الحديث المقلوب ، ثم يذكر صحته ، فلم يجد علماء بغداد بدا من الاعتراف له بالحفظ والتبريز والإمامة .

وعلق بعض الحاضرين لهذا الامتحان القاسي فقال : ليس العجب من إدراكه الصواب ولكن العجب كل العجب سرده للأحاديث على الترتيب الذي سمعه من الممتحنين من مرة واحدة .

وكان البخاري يقول : لا أجيء بحديث عن الصحابة والتابعين إلا عرفت مولد أكثرهم ووفاتهم ومساكنهم ، ولست أروى من حديث الصحابة والتابعين ـ يعني من الموقوفات ـ إلا وله أصل أحفظ ذلك عن كتاب الله وسنة رسوله ﷺ .

ثناء الأئمة عليه :

فلا عجب ، والبخاري بهذه المنزلة من العلم والحفظ أن أثنى عليه شيوخه وأقرانه ومن جاء بعده ، سأل رجل قتيبة بن سعيد عن البخاري فقال : يا هؤلاء نظرت في الحديث ، ونظرت في الرأي ، وجالست الفقهاء والعباد والزهاد ، فما رأيت منذ عقلت مثل محمد ابن اسماعيل ، وشهد له إمام الأئمة أبو بكر بن خزيمة فقال : ما تحت أديم السماء أعلم بالحديث من محمد بن إسماعيل ، وأثنى عليه أقرانه قال أبو حاتم الرازي : لم تخرج خراسان قط أحفظ من محمد بن اسماعيل ولا قدم منها إلى العراق أعلم منه وروى الحاكم بسنده أن مسلما

صاحب الصحيح جاء إلى البخارى فقبله بين عينيه وقال : دعنى حتى أقبل رجليك يا أستاذ الأستاذين ، وسيد المحدثين، وطبيب الحديث فى علله ، أما ثناء من جاءوا بعده فيكفى فيه قول الحافظ بن حجر « ولو فتحت باب الثناء عليه ممن تأخر عن عصره لفنى القرطاس ، ونفدت الأنفاس ، فذلك بحر لا ساحل له [1] » .

صفاته الخلقية والخُلقية :

كان البخارى رجلا نحيف الجسم ، بين الطويل والقصير ، يميل إلى السمرة ، متقللا من المأكل جداً ، وكان غاية فى الحياء والكرم والسخاء والزهد فى الدنيا ، والرغبة فى الآخرة ، وكان له مال كثير ينفق منه سراً وجهراً ولا سيما فى طلب العلم ، وعلى طلبته ، فقد كان يجزل لهم العطاء روى عنه أنه قال : كنت استغل كل شهر خمسمائة درهم فأنفقها فى الطلب ، وما عند الله خير وأبقى .

وكان فى غاية العفة فى القول ، وتحرى الحق فى نقد الرجال ، وقد يقول فى الرجل الذى يعرف كذبه .

« فيه نظر » .

« تركوه » .

« سكتوا عنه » .

(١) مقدمة الفتح ج ٢ ص ١٩٦ ـ ٢٠٢

وأصرح ما قاله فى رجل « منكر الحديث » .

ومع عفته فى النقد كان يترك أحاديث الرجل لمجرد الشك فيه ، روى عنه أنه قال : « تركت عشرة آلاف حديث لرجل فيه نظر وتركت مثلها أو أكثر منها لغيره لى فيه نظر » .

والإمام البخارى مثل يحتذى فى النقد العف النزيه ، فما أجدر النقاد بالاقتداء به .

اعتزازه بعلمه :

وكان البخارى شريف النفس ، موفور الكرامة ، شديد الاعتزاز بالعلم يصونه عن الابتذال والسعى به إلى بيوت الأمراء والسلاطين ، وقد مرت قصته آنفا مع والى بخارى خالد بن أحمد الذهلى وإبائه أن يذهب إليه ليقرأ عليه وعلى بنيه الجامع الصحيح والتاريخ ، وهذه سمة العلماء الربانيين الذين لا يخشون إلا الله ، ولا يبذلون العلم طمعا فى الدنيا والجاه ، وما أكثر هؤلاء فى تاريخ الإسلام ، ولا سيما فى عصوره الذهبية الأولى .

إجادته للرمى :

وقد تعلم البخارى الرمى وحذقه حتى قيل : إنه ما أخطأ فى حياته المرمى إلا مرتين وهو فى ذلك يصدر عن ائتمار بالسنة التى تحبب

فى الرمى وفنون الحرب وتعلمها وكان غرضه بهذا أن يكونوا على استعداد لقتال أعداء الإسلام ، والدفاع عن حماه ، وهكذا ينبغى أن يكون العلماء يدافعون عن الإسلام باللسان ، يعدون أنفسهم للجهاد حتى إذا ما دعا داعى الجهاد كانوا أسرع الناس إلى استجابة النداء ، ولقاء الأعداء .

وفى تاريخ الإسلام كثير من أئمة العلم كالعز بن عبد السلام ، وتقى الدين أحمد بن تيمية ، كان لهم أكبر الأثر فى إثارة الحمية فى النفوس ، وكسب المواقع الفاصلة .

مؤلفاته :

للإمام البخارى مؤلفات كثيرة أشهرها :

(١) الجامع الصحيح .
(٢) الأدب المفرد .
(٣) التاريخ الصغير .
(٤) التاريخ الأوسط .
(٥) التاريخ الكبير .
(٦) التفسير الكبير .
(٧) المسند الكبير .

(٨) كتاب العلل .
(٩) رفع اليدين فى الصلاة
(١٠) بر الوالدين .
(١١) كتاب الأشربة .
(١٢) القراءة خلف الإمام.
(١٣) كتاب الضعفاء .
(١٤) أسامى الصحابة .
(١٥) كتاب الكنى .

وهذه الكتب منها ما هو موجود مطبوعا أو مخطوطاً ومنها ما عرف بذكر بعض الأئمة له ونقلهم عنه[1] .

وأحفل هذه المؤلفات وأبقاها على الزمان الجامع الصحيح ، وسنفيض القول فيه .

---

[١] مقدمة الفتح ، ح ٢ س ٢٠٤ .

الجامع الصحيح

كان الأئمة قبل البخارى لايقصرون مؤلفاتهم على الأحاديث الصحيحة ، بل كانوا يجمعون بين الصحيح والحسن والضعيف ، تاركين التميز بينها إلى معرفة القارئين والطالبين بنقد الأحاديث ، والتميز بين المقبول والمردود ، إلى أن جاء البخارى فرأى أن يخص الصحيح بالتأليف ، فألف كتابه الصحيح ، وسماه .

« الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه » .

وبذلك يكون الإمام البخارى قد خطا بالتأليف فى الحديث خطوة موفقة يسرت معرفة الحديث والاحتجاج به على الطالبين ، ولا سيما المتأخرين .

الحامل له على تأليف الصحيح

وقد وجهه إلى هذا العمل الجليل كلمة سمعها من أستاذه اسحاق ابن راهويه ، روى عن البخارى أنه قال : كنت عند اسحاق ابن راهويه فقال : لو جمعتم كتابا مختصرا لصحيح سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : فوقع فى قلبى فأخذت فى جمع الجامع الصحيح ، وقد قوى عنده العزم رؤيا رآها فقد روى عنه أنه قال :

رأيت النبي ﷺ وكأني واقف بين يديه ، وبيدي مروحة أذب بها عنه ، فسألت بعض المعبرين فقال لي : أنت تذب الكذب عن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فهو الذي حملني على إخراج الجامع الصحيح .

منهج البخاري في جمع الصحيح

لقد نهج البخاري في جمع صحيحه منهجاً يدعو إلى الثقة والاطمئنان إلى صحة أحاديثه ، وقد بالغ في التحري عن الرواة ، والتوثق من صحة المرويات ، وبذل في هذا أقصى ما وصل إليه الجهد الإنساني ، وما زال يوازن بين المرويات ، ويمحصها ، ويتخير منها ما تركن إليه نفسه حتى صار كتابه إلى الحالة التي هو عليها تحريراً وتنقيحا ، يدل على ذلك ما روى عنه أنه قال : صنفت هذا الجامع من ستمائة ألف حديث[1] في ست عشرة سنة .

ومع أن البخاري اتبع في جمع صحيحه قواعد البحث العلمي الصحيح فقد استلهم الجانب الروحي من نفسه ، قال تلميذه الفربري سمعت محمد بن إسماعيل البخاري يقول : « صنفت كتاب الجامع في المسجد الحرام ، وما أدخلت فيه حديثا إلا استخرت الله ، وصليت ركعتين ، وتبينت صحته » .

[1] كن على ذكر مما ذكرناه سابقا في تعليل هذه الكثرة الكاثرة . . راجع ص ٥١ ، الإشراف الفني .

ومراده أنه بوّب أبوابه ، ووضع أساسه فى المسجد الحرام ، ثم بيض تراجمه ، وأصوله فى الروضة [1] بين قبر النبي ﷺ ومنبره ، ثم صار يجمع مايتيسر له من الأحاديث ، ويضعها فى أبوابها اللائقة بها فى الحرمين وغيرهما من البلاد التى ارتحـــل إليها ، وقد مكث فى تأليف صحيحه ست عشرة سنة ، وهـــو يحرر ويدقق ، وينتقى ويتخير ماهو على شرطه حتى جاء كتابه على ما أحب ، ويحبه طلاب الحقيقة ، ورواد البحث .

وبذلك اجتمع لهذا الـكتاب الصحيح من دواعى التوفيق إلى الحق والصواب ما لم يجتمع لغيره ، فلا عجب أن كانت له منزلة سامية فى نفوس العلماء ، وأن تلقته الأمة الإسلامية بالقبول والاطمئنان إلى ما فيه ، وإن استحق أن يطلق عليه «أنه أصح الـكتب المدونة فى الحديث النبوى » .

براعة البخارى فى النقــد

وللإمام البخارى فى تعديل الرجال وتجريحهم ، ونقد المتون ، ونقد الرواية شروط عالية دقيقة ، وشفوف نظر ، وملـكة عجيبة

---

[١] فى الحديث الصحيح الذى رواه مسلم فى صحيحه « ما بين بيتى ومنبرى روضة من رياض الجنة » .

اكتسبها من طول ما بحث ، ونقد . ومن طول ما عرض له من علل الأسانيد والمتون وذلك كالنطاسى البارع الذى يحصل له من طول ملازمته لمهنة الطب وكثرة ماعرض عليه من الأمراض ، نوع من العلم ، قد يصل إلى حد الإلهام ، بالعلل والأمراض ، والوقوف على حقيقتها وبمكامنها مهما كانت خفية ، أو كانت عوارضها غير واضحة .

وكالصيرفى الماهر الذى اكتسب بطول ملازمته الصيرفة التمييز بين النقود الجيدة السليمة ، والنقود الزائفة وربما تسأله عن السبب فى الحكم عليها فلا يجيب ، وهذه الملكة فى التمييز بين الصحيح من الحديث والعليل تكاد تكون عند معظم أئمة الحديث وجهابذته ، وإن كانوا يتفاوتون فيها على حسب الأصالة فى النقد والاستعداد ، وسعة الاطلاع ولعلك لمحت هذا التنظير بين المحدثين والأطباء فى كلمة الإمام مسلم للبخارى آنفا : « ياأستاذ الأستاذين ، وسيد المحدثين ، وطبيب الحديث فى علله » وبين المحدثين والصيارفة فى تعبيرهم عن نقاد الحديث بـ « صيارفته » .

شروط البخارى فى التصحيح فى القمة

من المعروف المقرر عند أئمة الحديث وعلمائه أن شروط الحديث الصحيح : أن يكون راويه مسلما ، عاقلا ، صادقا ، غير مدلس

ولا مختلط [1] ، متصفا بصفات العدالة [2] ضابطا لما يرويه ، متحفظا عليه ، سليم الذهن والحواس التى لا بد منها فى السماع والضبط ، قليل الوهم ـ الغلط ـ سليم الاعتقاد .

وأن يكون إسناده [3] متصلا ، فلا إرسال فيه ، ولا انقطاع ، ولا إعضال [4] وأن يكون متن الحديث غير شاذ ، ولا معلل [5] .

فإذا اجتمعت هذه الشروط فى الحديث كان صحيحا يعنى فى نسبته إلى قائله وترجح ترجحا قويا فى صدق هذه النسبة يكاد يصل عند أهل هذا الفن المتمرسين فيه إلى حد العلم واليقين .

---

(١) المدلس : هو الذى يروى عمن عاصره مالم يسمعه منه موهما أنه سمعه منه ، والمختلط : هو الذى طرأ عليه كثرة الغلط أو الخطأ بسبب كبر سن أو عمى أو ضياع كتبه مثلا .

(٢) العدالة : ملكة أى حالة نفسية راسخة تحمل على ملازمة التقوى ، والمروءة ، والتقوى : امتثال المأمورات واجتناب المنهيات فلا يفعل كبيرة ولا يصر على صغيرة ، ولا يكون مبتدعا بدعة تخل بعدالته ، والمروءة : آداب نفسانية تحمل مراعاتها الإنسان على الوقوف عند محاسن الأخلاق وجميل العادات فيترفع عن صغائر الخسة ، والمباحات التى تواضع العرف على إخلالها بالكرامة .

(٣) السند والإسناد : هم الرواة الذين يروون الحديث .

(٤) المرسل من الحديث : ماحذف من سنده الصحابى ، والمنقطع ما حذف من سنده راو واحد غير الصحابى ولو فى مواضع ، والمعضل ما حذف من سنده إثنان فأكثر على التوالى .

(٥) الشاذ : هو الحديث الذى خالف فيه الثقة من هو أوثق منه ، والمعلل ما اطلع فيه على علة خفية غامضة تطعن فى صحة الحديث .

ومن ثم يتبين لنا أن الشروط التي وضعها المحدثون لصحة الحديث تقتضي الثقة والطمأنينة ، وترجح جانب الصدق على الكذب ، والصواب على الخطأ ومما ينبغي أن يعلم أن البخاري لم ينقل عنه أنه قال : شرطي في صحيحي كذا وكذا على التفصيل والتصريح كما يصنع بعض المؤلفين ، وإنما عرف ذلك من سبر [1] كتابه ، والبحث فيه

والذي استخلصه العلماء بعد البحث والتتبع أن الإمام البخاري في صحيحه التزم أعلى درجات الصحة ، ولا ينزل عن هذه الدرجة إلا في بعض الأحاديث التي ليست من أصل موضوع الكتاب كالمتابعات والشواهد [2] ، والأحاديث المروية عن الصحابة والتابعين.

وليس من شك في أن الرواة يتفاوتون في الأخذ عن شيوخهم إتقانا وضبطا ، وطول ملازمة ومصاحبة وقلة ذلك ، كما يتفاوتون في العدالة والأمانة ، والبخاري في صحيحه إنما يعتمد من الرواة من كانوا في أعلى الدرجات من هذه الصفات وسأوضح ذلك بمثال : ذلك أن تلامذة الإمام الزهري مثلا على خمس طبقات ودرجات ولكل طبقة مزية على التي تليها : الطبقة الأولى هم : الذين امتازوا

---

(١) اختبرها وتعرف عليها .

(٢) المتابعة : موافقة راو لراو آخر في رواية لفظ الحديث ، والشاهد : الحديث الذي يوافق حديثا آخر في معناه .

بالعدالة والحفظ والإتقان والأمانة ، وطول الملازمة للزهرى فى السفر والحضر مثل: مالك ، وسفيان بن عيينة ورجال هذه الطبقة هم مقصد البخارى فى صحيحه .

الطبقة [1] الثانية وهم الذين شاركوا الأولى فى التثبت والأمانة إلا أن رجال الأولى امتازوا بطول المصاحبة للزهرى سفرا وحضرا، أما رجال الثانية فلم يلازموا الزهرى إلا مدة يسيرة فكانوا فى الإتقان والمعرفة بحديثه دون الأولى، وذلك مثل: الأوزاعى والليث ابن سعد ورجال هذه الدرجة الثانية يعتمد رواياتهم الإمام مسلم أما البخارى فلا يخرج من أحاديثه إلا قليلا فى غير أصول الكتاب كما ذكرنا آنفا .

الطبقة الثالثة : وهم من دون الثانية مثل : جعفر بن برقان وزمعة بن صالح فلا يخرج لهم البخارى أصلا ، وقد يخرج لهم فى التابعات والشواهد

أما رجال الطبقة الرابعة والخامسة وهم المجرحون والضعفاء فلا يخرج لهم البخارى ومسلم .

وهكذا يتبين لنا أن شرط البخارى فى صحيحه فى القمة .

(١) الطبقة: هم الرواة الذين تقاربوا فى السن ولقاء الشيوخ .

البخـارى حافظ وفقيه مجتهد

إن مهمة جامعى الحـديث وحفاظه الأساسية هى جمع السنة وحفظها من الضياع ولم تكن مهمتهم الفقه واستنباط الأحكام ،فتلك وظيفة الفقيه، ولكن البخارى لم يخل كتابه الفوائدالفقهيةوالأحكام والآداب ، فاستخرج بفهمه من المتون معانى كثيرة فرقها فى أبواب كتابه بحسب مناسباتها ، كما اعتنى فيه بذكر بعض الآيات القرآنية التى لها صلة فقهية أو لغوية بالموضوع الذى يترجم له ، وما ورد عن السلف فى تفسير الآيات ، ويتجلى فقه البخارى فى إيراده لبعض المسائل لا على سبيل القطع إذا كان فى المسألة اختلاف ولم يترجح أحـد الآراء عنده كقوله : باب . هل يـكون كذا ؟ أو من قال كذا ؟ ، وفى إيراده لأقوال بعض الصحابة أو التابعين التى تشهد لرأى ، أو ترجح رأيا على رأى ، وفى تعليقاته الدقيقة التى يتبع الأحاديث بها فيقول : قال أبو عبد الله - يريد نفسه - كذا وكذا ، وأكثر ما يتجلى فقهه فى التراجم ولذلك قيل : « فقه البخارى فى تراجمه » .

وقد ذكروا أن البخارى كان شافعيا ، وقد عده الإمام السبكى فى « طبقات الشافعية » .

والذى يترجح عندى أنه كان فقيها مستقلا بالاجتهاد ولم يكن

مقلدا وله استنباطات تفرد بها ، وآراؤه أحيانا توافق مذهب أبى حنيفة ، وأحيانا مذهب الشافعى ، وأحيانا تخالفهما ، وتارة يختار مذهب ابن عباس ، وتارة أخرى مذهب مجاهد وعطاء إلى غير ذلك والخلاصة أنه كان حافظا بارعا وفقيها مجتهدا، وإن كان الذى غلب عليه الحفظ لا الفقه .

طريقة البخارى فى تنظيم كتابه :

قسم البخارى كتابه إلى كتب .

والكتب إلى أبواب بدأه ببدأ الوحى، لأنه الأساس لكل الشرائع.

ثم ذكر كتاب الإيمان ، ثم العلم ، ثم الطهارة ، ثم كتاب الصلاة ، ثم كتاب الزكاة .

واختلفت النسخ فى الصوم والحج أيهما قبل الآخر ؟

ثم كتاب البيوع ، وبعد أن انتهى من المعاملات ذكر المرافعات ، فذكر كتاب الشهادات ، ثم كتاب الصلح ، ثم كتاب الوصية والوقف ، ثم كتاب الجهاد ، ثم عرض لأبواب غير فقهية مثل بدء الخلق وتراجم الأنبياء والجنة والنار ، ثم مناقب قريش ، وفضائل الصحابة .

ثم ذكر السيرة النبوية والمغازى وما إليها ، ثم كتاب التفسير ، ثم عاد إلى الفقه من نكاح وطلاق ونفقات ، ثم كتاب الأطعمة

ثم كتاب الأشربة ، ثم كتاب الطب ، ثم كتاب الأدب والبر والصلة ، والاستئذان ، ثم كتاب النذور والكفارات ، ثم كتاب الحدود والإكراه ، ثم كتاب تعبير الرؤيا ، ثم كتاب الفتن ، وكتاب الأحكام ، وذكر فيه الأمراء والقضاة ، ثم كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ، ثم كتاب التوحيد وبذلك تم الكتاب .

وعدة كتبه (٩٧) كتابا .

وعدة أبوابه (٣٤٥٠) بابا .

ومما ينبغي أن يعلم أن النسخ كما اختلفت فى تقديم بعض الكتب والأبواب على بعض ، اختلفت فى اعتبار بعض الكتب أبوابا وبعض الأبواب كتبا كما يعلم ذلك من مراجعة متن البخارى المطبوع وكتب الشروح له .

وفى بعض أبوابه توجد الأحاديث الكثيرة ، وفى بعضها ما فيه حديث واحد ، وفى بعضها ما فيه آية من كتاب الله ، وبعضها لا شىء فيه ، وكأن لم يجد فى هذا الباب الذى ترجم له حديثا على شروطه التى أسلفناها ، فتركه هكذا عسى أن يتيسر له حديث فيما بعد.

تكراره لبعض الأحاديث ، أو تجزئته لها ، أو اختصارها :

لقد جرى الإمام البخارى فى صحيحه على تكراره لبعض الأحاديث ، أو تجزئته لها ، أو اختصارها فى الأبواب المختلفة وذلك

بحسب ما يستخرج منها من الأحكام ، وبحسب ما يقتضيه المقام ، والبخارى لا يفعل ذلك غالبا إلا لفوائد تعود إما إلى سند الحديث أو متنه ، وقلما يورد حديثا واحدا بإسناد واحد ولفظ واحد فى موضعين إلا نادرا جدا .

ومن الفوائد التى يقصدها بعمله هذا تكثير طرق الحديث أو التنبيه على اختلاف بعض الألفاظ أو أن يكون بعض الرواة قد روى بالمنعنة [1] وقد ثبت عنده فى رواية أخرى التصريح بالسماع بدل لفظ « عن » فيورده لذلك ، إلى غير ذلك من الاعتبارات الدقيقة التى تظهر جلية لمن يدرس الكتاب دراسة واعية دقيقة .

الأحاديث المعلقة فى صحيح البخارى .

المراد بالتعليق ـ فى اصطلاح المحدثين ـ ، أن يحذف من مبتدأ إسناد الحديث واحد أو أكثر وذلك مثل قول البخارى مثلا : قال مالك عن نافع عن ابن عمر كذا ، أو قال مجاهد عن ابن عباس عن النبى ﷺ كذا ، أو قال الزهرى عن أبى سلمة بن عبد الرحمن عن أبى هريرة عن النبى ﷺ كذا ، فكل ذلك معلق ؛ لأن بين البخارى وبين مالك ، ومجاهد ، والزهرى بعض رواة غير مذكورين

(١) المنعنة هى الرواية بلفظ « عن فلان » والمنعنة تفيد الاتصال عند البخارى بشرطين : (ا) معاصرة الراوى لمن روى عنه . (ب) أن يثبت لقيهما وأما مسلم فيكتفى فى المنعنة بالمعاصرة فقط ولا يشترط اللقى وشرط البخارى فى المنعنة أحوط وأدق

وتعليقات البخارى منها ما هو مرفوع ، ومنها ما هو موقوف ومنها ما هو بصيغة الجزم : كقال ، وروى ، وذكر مثلا ، ومنها ما هو بصيغة التضعيف : كقيل ، وروى ويذكر .

وتعليقات البخارى منها ما هو صحيح ومنها ما ليس بصحيح ، ومنها ما هو على شرطه فى الصحة ، ومنها ما ليس كذلك ولا يقال كيف يورد البخارى فى كتابه ما ليس بصحيح ؛ لأن الأحاديث المعلقة ليست من أصل الكتاب وموضوعة[1] وإنما هى تذكر للاستشهاد على معنى أو قول أو للترجيح أو لغير ذلك من الأغراض وبحسب القارىء هذا ولا داعى للدخول فى تفصيلات علمية دقيقة.

ثلاثيات البخارى :

وللبخارى فى صحيحه أحاديث[2] علا فيها حتى صار بينه وبين النبى ﷺ ثلاثة رواة ، وهى المعروفة بالثلاثيات ، وعدتها اثنان وعشرون حديثا وقد أفردها بعض العلماء بالتأليف كالعلامة الشيخ على القارى الحنفى .

---

(١) لأن موضوع «صحيح البخارى» والغرض الذى ألف لأجله هو ذكر الأحاديث المسندة المتصلة المرفوعة الصحيحة وما عدا ذلك أمور تذكر بالتبع ، فيتسامح فيها ما لا يتسامح فى الأصل .

(٢) إذ قلت سلسلة الرواة بين الإمام الراوى ونهاية السند سمى الإسناد عاليا وإن كثرت سمى نازلا .

ومن أمثلة هذه الثلاثيات ما ذكره فى (كتاب العلم ـ باب إثم من كذب على النبي ﷺ) ، قال البخارى : حدثنا مكى بن إبراهيم (قال) حدثنا يزيد بن أبى عبيد عن سلمة ـ يعنى ابن الأكوع ـ قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من يقل على ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار » .

الأحاديث المنتقدة على البخارى :

قد انتقد بعض الحفاظ كالدارقطنى على البخارى أحاديث ذكرها فى صحيحه وليست على المستوى والدرجة العالية التى التزمها فى صحيحه

وليس معنى هذا أن هذه الأحاديث ضعيفة ضعفا يصل بها إلى حد أنها موضوعة أو منكرة فما قال هذا أحد قط من أئمة النقد الموثوق بهم والذين يرجع إليهم فى التعديل والتجريح ، ونقد الرجال ، والبصر بالمتوزع على توالى العصور والأجيال ، وكل ما هنالك أنها ليست فى مستوى معظم أحاديث الكتاب .

وعدة الأحاديث المسندة التى انتقدت على البخارى مائة وعشرة أحاديث .

منها ما وافقه الإمام مسلم على تخريجه فى صحيحه وهو اثنان وثلاثون حديثا .

ومنها ما انفرد به البخارى ، وهو ثمانية وسبعون حديثاً .

وقد أجاب الحافظ الكبير ابن حجر فى مقدمة شرحه الجليل المسماة « هدى السارى » عن هذه الأحاديث بجواب إجمالى ، ثم بجواب تفصيلى ، فقد عرض لها حديثا حديثا ، ذاكراً نقد الناقد ، ثم يعقب النقد بالرد [1] ، وهو يعطينا صورة شريفة من صور النقد العفيف ، والرد النزيه الصحيح .

ثم قال هذا العالم المحقق الكبير بعد المطاف الطويل :

« هذا جميع ما تعقبه الحفاظ النقاد العارفون بعلل الأسانيد ، المطلعون على خفايا الطرق وليست كلها من أفراد البخارى بل شاركه مسلم فى كثير منها » .

وعدة ذلك اثنان وثلاثون حديثا فأفراده منها ثمانية وسبعون فقط ، وليست كلها قادحة بل أكثرها الجواب عنها ظاهر ، والقدح فيها مندفع ، وبعضها الجواب عنه محتمل واليسير منه فى الجواب عنه تعسف ، كما شرحته مجملا فى أول الفصل ، ووضحته مبينا إثر كل حديث منها ، فإذا تأمل المنصف ما حررته من ذلك عظم مقدار هذا المصنف ـ يريد صحيح البخارى ـ فى نفسه ، وجل تصنيفه فى عينه ، وعذر الأئمة من أهل العلم فى تلقيه بالقبول والتسليم ، وتقديمهم له على كل مصنف فى الحديث والقديم ، وليسا سواء : من يدفع بالصدر

(١) مقدمة فتح البارى ج ٢ من ص ٨٣ — ١١٠.

فلا يأمن دعوى العصبية ، ومن يدفع بيد الإنصاف على القواعد المرضية ، والضوابط المرعية فلله الحمد الذي هدانا لهذا ، وما كنا لنهتدي لولا أن هـدانا الله ، والله المستعان ، وعليه التكلان [1] .

وهو كلام إمام ناقد منصف ، لا يختلف اثنان في أنه جمع بين الحفظ والبصر بالنقد ، وبين الفقه والحذق للأصولين : أصول الدين وأصول الفقه .

ولعل من هـذه الأحاديث التي وقع فيها التكلف في الجواب والحق فيها مع الناقد حديث شريك بن أبي نمر عن أنس في الإسراء وهو حديث طويل ، فقد خالف فيه شريك أصحاب أنس – يعني الراوين عنه – في إسناده ومتنه بالتقديم والتأخير ، وزياداته المنكرة وأشد أوهامه قوله – شريك – : « إن الإسراء كان قبل أن يوحى إليه » وقد أنكرها الخطابي وابن حزم ، وعبد الحق ، والقاضي عياض ، والنووي وغيرهم ، واعتبروا ذلك غلطا من شريك ، وشريك ليس بمتهم بالكذب ، وقصارى أمره أنه غلط والتبس عليه الأمر .

ومما ينبغي أن يعلم أن البخاري رحمه الله أخرج الروايات الصحيحة في الإسراء والمعراج بجانب رواية شريك ، وهو بصنيعه هذا ينبهنا من طرف خفي لا يخفى على اللبيب ما في رواية شريك من الأغلاط

---

(١) المرجع السابق ص ١١٠ .

فلله در البخاري فكم له من إشارات وتلميحات . وإذا علمنا أن أحاديث الجامع الصحيح على كثرتها ، لم يشكل منها إلا بضعة أحاديث ، ازددنا يقينا بجلالة هذا الكتاب الصحيح .

ومهما يكن من شيء فهذه الهنات القليلة لا تغض من جلالة صحيح البخاري ؛ فهو - بحق - عدا اليسير جدا - فى الدرجة العليا من الصحة ومن أراد زيادة يقين فليرجع إلى مقدمة فتح البارى ، ويقرأ النقد والرد عليه .

ولا تلتفت - يا أخى القارىء - إلى إرجاف المرجفين ، وزعم الجاهلين أن فى صحيح البخارى أحاديث موضوعة مكذوبة ، ولا يزعم هذا إلا غِرّ ضيق الأفق فى العلم بالسنة ورجالها ، والعلم بشروطهم فى الرواية ، وهذا أمر انتهى إليه العلماء المحققون بعد طول البحث والتمحيص ، وبعد الأناة والتريث .

ونحن لا ندعى العصمة للبخارى ولا لغيره ، ولكن الله الذى تكفل بحفظ كتابه قيض للسنة من حفظها ، وميز صحيحها من سقيمها ، حتى تم ما وعد الله به من حفظ القرآن الكريم .

عدد أحاديث الجامع الصحيح

ذكر العلامة ابن الصلاح فى مقدمته أن عدد أحاديث صحيح البخارى سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثا بالمكرر ، وبغير المكرر أربعة آلاف حديث ، وتبعه العلامة الشيخ محي الدين النووى فى كتابه « التقريب » .

وقد تكفل بعد صحيح البخارى عدا دقيقا الحافظ ابن حجر ، وقد ساعده على تحرير العدد أنه شرح صحيح البخارى ، وفى آخر كل كتاب يذكر عدد الأحاديث الموصولة المرفوعة ، والمعلقة ، والمتابعات وأقوال الصحابة والتابعين ، فمن ثم كان عده أدق وأشد تحريرا من عد غيره .

والذى ذكره الحافظ ابن حجر فى مقدمة الفتح .

أن جميع ما فى صحيح البخارى من الأحاديث الموصولة بلا تكرير (٢٦٠٢) حديثا .

ومن المتون المعلقة المرفوعة التى لم يوصلها فى موضع آخر من الصحيح (١٥٩) حديثا .

وأن جميع أحاديثه بالمكرر (٧٣٩٧) حديثا .
وأن جملة ما فى الكتاب من التعاليق (١٣٤١) حديثا .
وجملة ما فيه من المتابعات (٣٤٤) حديثا .
فجميع ما فى الكتاب على هذا بالمكرر (٩٠٨٢) حديثا .
وهذه العدة عدا ما فى الكتاب من الموقوفات على الصحابة والمرويات عن التابعين فمن بعدهم .

قال الحافظ ابن حجر : « وهذا الذى حررته من عدة ما فى صحيح البخارى تحرير بالغ فتح الله به لا أعلم من تقدمنى إليه وأنا مقر بعدم العصمة من السهو والخطأ ، والله المستعان » .

شروح الجامع الصحيح للبخارى :

لم يحظ كتاب من كتب الحديث بعناية الأمة الإسلامية مثل ماحظى بذلك « الجامع الصحيح » للإمام البخارى ، فقد اعتنى علماء الأمة به شرحا له ، واستنباطا للأحكام منه ، وتكلما على رجاله وتعاليقه ، وشرحا لغريبه ، وبيانا لمشكلات إعرابه إلى غير ذلك .

وقد تكاثرت شروحه حتى قال صاحب « كشف الظنون » : إنها تنيف على اثنين وثمانين شرحا ، وذلك عدا ما ألف بعد عصر صاحب الكشف ، وإليك أشهر شروحه :

١ — شرح العلامة شمس الدين محمد بن يوسف بن على الكرمانى المتوفى سنة (٧٨٦) هـ سماه: « الكواكب الدرارى فى شرح صحيح البخارى ».

شرح فيه الألفاظ من الناحية اللغوية، ووجه الأعاريب النحوية الخفية، وضبط الروايات وأسماء الرجال، وألقاب الرواة، والتمييز بينهم، ووفق بين الأحاديث التى ظاهرها التعارض، وفرغ منه بمكة المكرمة سنة (٧٧٥) هـ، قال الحافظ بن حجر فى « الدرر الكامنة »: وهو شرح مفيد على أوهام فيه فى النقل، لأنه لم يأخذه إلا من الصحف.

٢ — شرح الإمام الحافظ أبى الفضل أحمد بن على بن محمد بن محمد بن حجر العسقلانى ثم المصرى ولد سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة وتوفى سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة سمى شرحه « فتح البارى بشرح صحيح البخارى » وهو أحسن الشروح وأوفاها.

وقد تعرض فيه لذكر اللغة والإعراب، والفوائد الحديثية التى لا تجدها فى غيره، والنكت البلاغية والأدبية، والاستنباطات الفقهية، وتحرير للمسائل المختلف فيها بين علماء الأمة فى الفقه والكلام تحريرا دقيقا بالغا من غير تحيز ولا تحيف، وقد امتاز بجمع طرق الأحاديث، واستقراء الوارد منها فى الباب، وبيان

منزلتها من الصحة أو الضعف مما يدل على سعة حفظه وتبحره في الإحاطة بكتب الحديث .

ولفتح الباري مقدمة تسمى « هدى الساري » لو كتبت بماء الذهب لكان قليلا عليها ، وهي تعتبر بمثابة مفتاح لصحيح البخاري وقد فرغ من تأليفها سنة (٨١٣) هـ .

ثم ابتدأ في الشرح ، فكتب منه قطعة أطال فيها النفس ، ثم خشي أن يعوقه عن إتمامه على هذه الصفة عائق ، فشرع في شرح متوسط وهو « فتح الباري » .

وقد ابتدأ في شرحه هذا سنة (٨١٧)هـ وأكمله سنة (٨٤٢)هـ ، فمكث في تأليفه ربع قرن ، فلا عجب أن جاء هذا الشرح غاية في التحرير والتجويد والإتقان ولقد كان الحافظ راضيا عن كتابه هذا كل الرضا .

ولما انتهى الحافظ من شرحه أولم وليمة ، دعا إليها وجوه المسلمين وقد بلغ ما أنفقه فيها خمسمائة دينار ، وهي نحو (٢٥٠) جنيها مصريا ، ولا يزال الكتاب محل الحظوة من جميع العلماء قديما وحديثا وإنه لمعتمد كل من يكتب في الحديث .

ولما طلب من العلامة الشيخ محمد بن علي الصنعاني الشوكاني المتوفى سنة ١٢٥٥هـ صاحب « نيل الأوطار » أن يشرح صحيح البخاري التزم جادة الإنصاف ، واعترف للحافظ ابن حجر بالإمامة

والسبق فقال الحديث المشهور : «لا هجرة بعد الفتح» يقصد التورية.

وإذا كان العلامة ابن خلدون نقل فى مقدمته الشهيرة عن شيوخه أنهم قالوا : إن شرح البخارى دين فى عنق هذه الأمة ـ فذلك إنما قالوه قطعا قبل أن يؤلف الحافظ شرحه [1] وقد وفى الحافظ ابن حجر هذا الدين بشرحه الجليل .

والشرح يقع فى ثلاثة عشر مجلدا كبيرا ومقدمته فى مجلد كبير وقد طبع مرارا فى الهند ومصر وأجود طبعاته طبعة بولاق القديمة.

٣ ـ شرح العلامة الشيخ بدر الدين محمود بن أحمد العينى الحنفى المولود سنة ٧٦٢ هـ والمتوفى سنة ٨٥٥ هـ وقد سمى شرحه « عمدة القارى » .

وهو شرح وسيط عرض فيه لتراجم الرواة ، وتباين الأنساب وبيان اللغات ، والإعراب ، والمعانى ، والبيان ، هذا إلى ما فيه من الاستنباطات الفقهية ، والآداب التى تؤخذ من الأحاديث ، وقد سلك فيه طريقة السؤال والجواب وهى طريقة حسنة مفيدة ومن حسناته أنه لا يحيل فى شرح الأحاديث المكررة على مواضع أخرى ، ويذكر سياق الحديث بطوله عند الشرح ، كما يذكر من

---

[١] توفى ابن خلدون عام ٨٠٨هـ وشرع الحافظ فى تأليف شرحه عام ٨١٧هـ .

خرج الحديث من أصحاب الكتب المشهورة وقد بدأ فى تأليف شرحه سنة ٨٢١هـ وفرغ منه عام ٨٤٧هـ فيكون قد مكث فى تأليفه ربع قرن تقريبا، وهو مطبوع بمصر وباستامبول .

٤ — شرح العلامة الشيخ شهاب الدين أحمد بن محمد الخطيب المصرى الشافعى المشهور بالقسطلانى المتوفى سنة ٩٢٢ هـ .

وهو شرح أوجز من سابقيه ، وكثيراً ما يعتمد فيه على كلام من سبقه ولاسيما صاحب الفتح وقد سماه «إرشاد السارى إلى صحيح البخارى» ولم يتحاش من الإعادة عند الحاجة إلى البيان ، ولا فى ضبط الواضح عند علماء هذا الشأن قصداً لنفع الخاصة والعامة ، وقد كتب له مقدمة فى منزلة الحديث النبوى من الدين ، وعناية الأمة به حفظا وجمعا وتدوينا . وقد طبع مراراً .

مختصرات الجامع الصحيح

للجامع الصحيح مختصرات عدة منها :

١ — مختصر العارف بالله الصوفى القدوة الشيخ أبو محمد عبد الله بن سعد بن أبى جمرة الأندلسى المتوفى سنة ٦٩٥ هـ وهو نحو ثلثمائة حديث ، وقد شرح مختصره هذا وسماه « بهجة النفوس وغايتها بمعرفة ما لها وما عليها » وقد سلك فيه مسلك العناية بالمعانى

دون الألفاظ ، وبالأخلاق والمواعظ أكثر من الأحكام وفيه من التحقيقات ، والتأويلات البارعة ، والفوائد البديعة ما لا تعثر عليه فى غيره ، وقد ينقل منه الحافظ ابن حجر فى شرحه المشهور السابق ، وقد طبع المختصر والشرح .

٢ — مختصر الشيخ الإمام زين الدين أبى العباس أحمد ابن عبد اللطيف الشرجى الزبيدى المتوفى سنة ٨٩٣ هـ حذف منه ما تكرر ، وجمع فيه ما تفرق فى الأبواب وحذف الأسانيد مقتصراً على الصحابى ، وقد فرغ منه فى شعبان سنة ٨٨٩ هـ .

وقد شرح هذا المختصر شيخ الإسلام الشيخ عبد الله الشرقاوى الأزهرى وقد اعتمد فى شرحه على كلام من تقدموه ولا سيما صاحب « فتح البارى » .

وشرحه أيضا حسن صديق خان ملك بهوبال فى الهند وكلا الشرحين مطبوع .

الإمام مسلم بن الحجاج

٢٠٦ — ٢٦١ هـ

نسبه :

هو الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم بن وَرد ابن كوشاذ القشيرى[١] نسبا ، النيسابورى بلداً صاحب الصحيح ، والمؤلفات القيمة فى علم الحديث ، وأحد الأئمة الأعلام الذين خلد ذكرهم الزمان ، وقد ولد سنة ست ومائتين على ما هو الصحيح ، كما يدل على ذلك ما ذكره الحاكم أبو عبد الله فى كتابه « علماء الأمصار » .

حياته وارتحاله فى سبيل العلم

وقد كانت حياته حافلة بجلائل الأعمال والارتحال فى سبيل الحديث والرواية فارتحل إلى الحجاز ، والعراق ، والشام ، ومصر ، وغيرها من الأقطار .

وقد ابتدأ سماعه للحديث فى سن مبكرة ، وكان أول سماعه سنة ثمانى عشرة ومائتين .

---

[١] قشير بصيغة المصغر قبيلة من قبائل العرب ونيسابور بلد بخراسان .

وقد لقى فى رحلاته كثيرين من أئمة العلم وأخذ عنهم فسمع بخراسان يحيى بن يحيى ، وإسحاق بن راهويه ، وبالرى محمد ابن مهران ، وأبا عنسان ، وبالعراق أحمد بن حنبل ، وعبد الله بن مسلمة ، وبالحجاز سعيد بن منصور وأبا مصعب ، وبمصر عمرو ابن سواد ، وحرملة بن يحيى كما سمع من آخرين غير هؤلاء .

وقد قدم بغداد أكثر من مرة واستفاد من علمائها وكان آخر قدومه إليها سنة تسع وخمسين ومائتين ، ولما قدم الإمام البخارى نيسابور أكثر من التردد عليه واستفاد منه ، وكان يعرف له فضله وعلمه ، ولما وقعت الفتنة بين البخارى والذهلى انحاز إلى البخارى حتى كان هذا سببا للقطيعة بينه وبين الذهلى ، ولم يخرج له فى صحيحه ولا غيره شيئا مع أنه من شيوخه ، وكذلك صنع مع البخارى فلم يرو عنه فى صحيحه مع أنه من شيوخه أيضا ، وكأنه رأى لما بينهما من خلاف أن لا يخرج لواحد منهما فى صحيحه مع اعترافه بمشيختهما.

وفاته

وبعد هذه الحياة المباركة توفى عشية يوم الأحد ودفن « بنصر آباد » ظاهر نيسابور يوم الاثنين لخمس بقين من شهر رجب سنة إحدى وستين ومائتين عن خمس وخمسين عاما أكثر فيها من التأليف، والإنتاج الخصب المفيد .

شيوخه :

وللإمام مسلم شيوخ كثيرون جدا منهم عدا من ذكرنا في الحديث عن رحلتـه :

عثمان وأبو بكر ابنا أبي شيبة ، وشيبان بن فروخ ، وأبو كامل الجوري ، وزهير بن حرب ، وعمرو الناقد ، ومحمد بن المثنى ، ومحمد بن يسار ، وهارون بن سعيد الأيلي وقتيبة بن سعيد وغيرهم .

الراوون عنـه :

وروى عنه أئمة أجلاء ـ ومنهم من هو من أقرانه ـ من أعيانهم أبو حاتم الرازي ، وموسى بن هارون ، وأحمد بن سلمة ، وأبو بكر ابن خزيمة ، ويحيى بن صاعد ، وأبو عوانة الإسفرايني ، وأبو عيسى الترمذي وقد روى عنه حديثا واحدا وهو حديث محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « أحصوا هلال شعبان لرمضان »[1] ، وأبو عمرو أحمد بن المبارك المستملي ، وأبو العباس محمد بن اسحاق بن السراج ، ومن أخص تلامذته إبراهيم بن محمد بن سفيان الفقيه الزاهد ـ وهو راوية[2] صحيح مسلم ـ وغيرهم كثيرون .

[١] البداية والنهاية ج ١١ ص ٣٣ .

[٢] التاء للمبالغـة أي الذي بلغ الغاية في روايته والعناية به وإن كان رواه كثيرون غيره .

حفظه وثناء الأئمة عليه :

لئن كان البخارى هو المجلى فى مضمار الحديث الصحيح ، والعلم بالعلل ، وسعة الحفظ ، وأصالة النقد ، فقد كان مسلم هو المصلى[1] وتاليه فى العلم والمعرفة ، والفضل والمنزلة ، ولا عجب فقد كان تلميذه وخريجه .

قال الخطيب البغدادى : « إنما قفا مسلم طريق البخارى ونظر فى علمه وحذا حذوه » .

وليس معنى هذا أنه كان تابعا فقط ، فقد كان للإمام مسلم شخصيته المستقلة فى التأليف ، وابتكاره أشياء لم يسبق إليها ، ومنهجه الخاص به كما ستعلم فيما بعد .

وقد حظى الإمام مسلم بثناء الأئمة عليه من أهل الحديث وغيرهم . روى الخطيب البغدادى بسنده عن أحمد بن سلمة قال : رأيت أبا زُرْعة ، وأباحاتم يقدمان مسلم بن الحجاج فى معرفة الصحيح على مشايخ عصرهما .

وقال اسحاق بن منصور الكوسج لمسلم : « لن نعدم الخير ما أبقاك الله للمسلمين » .

وقال اسحاق بن راهويه وقد ذكر مسلما : أى رجل يكون هذا ؟

---

[١] يقال للفرس السابق فى حلبة السباق المجلى والذى يجىء بعده المصلى .

وقال ابن أبي حاتم : كان من الحفاظ كتبت عنه بالري .

وقال أبو قريش الحافظ : حفاظ الدنيا أربعة ، فذكر منهم مسلما [1] ، ومراده المتازون في عصره وإلا فالحفاظ كثيرون .

مؤلفات مسلم :

لمسلم مؤلفات كثيرة منها :

(١) الجامع الصحيح .
(٢) المسند الكبير على الرجال .
(٣) كتاب الأسماء والكنى .
(٤) « العلل .
(٥) « الأقران .
(٦) « سؤالاته أحمد بن حنبل .
(٧) « الانتفاع بأهب [2] السباع .
(٨) « المخضرين .
(٩) « من ليس له إلا راو واحد .
(١٠) « أولاد الصحابة .
(١١) « أوهام المحدثين .

وأجل هذه الكتب وأعمها نفعا ، وأبقاها على الزمان (الجامع الصحيح)

---

[١] تذكرة الحفاظ جـ ٢ ص ١٥٠ .

[١] بضم الهمزة والهاء جمع إهاب وهو الجلد .

صحيح الإمام مسلم

وهو أحد الكتابين اللذين هما أصح الكتب بعد كتاب الله عز وجل ، واللذين تلقتهما الأمة الإسلامية بالقبول .

وقد بالغ الإمام مسلم فى البحث والتحرى عن الرجال ، والتمحيص للمرويات ، والموازنة بينها ، والتدقيق فى تحرير الألفاظ ، والإشارة إلى الفروق بينها حتى جاء صحيحه على الهيئة الكاملة ، التى ينشدها أهل البحث والمعرفة .

وليس أدل على هـذا من أنه انتقى كتابه من ألوف الروايات المسموعة ، روى عنه أنه قال : « صنفت هذا الصحيح من ثلثمائة ألف حديث » .

والكتاب ثمرة حياة مباركة استغلها صاحبها فى السفر والارتحال والكد والجد ، والجمع والحفظ ، والكتابة والتنقيح ، حتى كان كما ترى صحة وتهذيبا وتنسيقا ، وقد مكث هـو وبعض تلاميذه يكتبون ويحررون حتى تم تأليفه فى خمس عشرة سنة .

روى عن أحمد بن سلمة أنه قال : « كتبت مع مسلم فى تأليف صحيحه خمس عشرة سنة وهو اثنا عشر ألف حديث » .

فلا تعجب إذا كان مسلم يشيد بذكر صحيحه فيقول ـ تحدثا بنعمة ربه عليه ـ : « لو أن أهل الأرض يكتبون الحديث مائتى سنة ما كان مدارهم إلا على هذا المسند » .

ويدل على شدة تحريه ، واستيثاقه من المرويات قوله : « ما وضعت شيئا فى كتابى هذا إلا بحجة ، وما أسقطت منه شيئا إلى بحجة » .

سماحة الإمام فى البحث :

ولم يكن مسلم متعصبا لرأيه بل كان يتسم بسمة العلماء الحقيقيين الذين يبتغون الحق ، ولا عليهم لو ظهر على لسان أى شخص كان ، ولا يرون غضاضة فى الرجوع إلى الحق إذا ظهر ، بل يعتبرونه فضيلة .

وبعد انتهائه من تدوين صحيحه عرضه على أئمة هذا العلم النبوى الشريف . روى الخطيب بإسناده عن مكى بن عبدان أحد حفاظ نيسابور قال : سمعت مسلما يقول : عرضت كتابى هذا على أبى زرعة الرازى[1] .

---

[١] هو حافظ عصره عبيد الله بن عبد الكريم ، كان من أفراد الدهر حفظا وذكاء ودينا ، وإخلاصا ، وعلما وعملا وكانت وفاته سنة أربع وستين ومائتين .

فكل ما أشار أنه له علة تركته ، وكل ما قال : إنه صحيح وليس له علة خرجته ، وهذا غاية التواضع ، وعدم الاغترار بالنفس ، والإعجاب بالرأى وهو أدب عال من آداب البحث فى الإسلام .

منهج مسلم فى صحيحه :

لم ينص الإمام مسلم على أن شرطه فى صحيحه [1] هو كذا ، وإنما استخرج العلماء ذلك من النظر فى كتابه ، والذى استخلصوه أن شرطه فى صحيحه أنه لا يخرج الأحاديث إلا عن العدول الضابطين ، الموثوق بصدقهم وأمانتهم ، وحفظهم ويقظتهم وعدم غفلتهم ، كما يخرج عمن دون ذلك من الرواة وأنه لا يخرج فى كتابه بالأصالة إلا الأحاديث المسندة المتصلة المرفوعة إلى النبى ﷺ .

ومعنى هذا أنه لم يلزم نفسه بما التزم به البخارى من مراعاة مستوى خاص فى الرواية والرواة ، بل توسع فى شرطه فروى عن رواة لم يرو لهم البخارى فى صحيحه، ولعلك على ذُكر من المثال الذى ذكرناه أثناء الكلام على شرط البخارى فى صحيحه ، وهو أن تلامذة الإمام ابن شهاب الزهرى على خمس طبقات : الأولى ، ثم الثانية ،

---

[١] وذلك فيما عدا العنعنة فقد ذكر فى مقدمة صحيحه اكتفاءه فى إفادتها الاتصال بالمعاصرة ولم يشترط اللقى وأنحى باللائمة على من اشترطه أيضاً .

ثم الثالثة ، ثم الرابعة ، ثم الخامسة ولكل طبقة مزية على التى تليها فى الحفظ والإتقان وطول الملازمة والصحبة .

وقد ذكرنا هناك أن البخارى يخرج أحاديث الطبقة الأولى ، ويخرج من أحاديث الطبقة الثانية قليلا وفى غير أصول الكتاب .

أما مسلم فيخرج أحاديث رجال الطبقة الأولى والثانية استيعابا ، ويخرج من أحاديث الطبقة الثالثة قليلا ، وذلك فى المتابعات والشواهد لا فى أصل الكتاب ، ولعل فيما ذكره مسلم فى مقدمة صحيحه مايلقى لنا ضوءا نتعرف به شرطه فى صحيحه ذلك أنه قسم الأحاديث ثلاثة أقسام :

الأول : ما رواه الحفاظ المتقنون .

الثانى : ما رواه المستورون المتوسطون فى الحفظ والإتقان .

الثالث : ما رواه الضعفاء والمتروكون وقد ذكر أنه إذا فرغ من القسم الأول أتبعه الثانى وأما الثالث فلا يعرج عليه [1] وهو يؤيد ما ذكرناه .

---

[1] صحيح مسلم بشرح النووى ج ١ ص ٤٨ .

خصائص صحيح مسلم :

وقد امتاز صحيح مسلم بأن مؤلفه سلك فيه طريقة حسنة ، ذلك أنه يجمع للمتون كلها بطرقها فى موضع واحد ، ولا يفرقها فى الأبواب ، ولا يكررها إلا فى القليل النادر ، إلا إذا كانت هناك ضرورة لهذا التكرار كفائدة زائدة فى سند الحديث أو متنه .

وقد سهل له هذا المنهج أنه لم يقصد أن يضم إلى جمع الأحاديث بيان فقهها واستنباط الأحكام والآداب منها .

أما البخارى فقد قصد إلى ذلك فمن ثم اضطر إلى طريقته التى سلكها فى صحيحه .

ومن هذه الخصائص : التدقيق فى الألفاظ ، والمحافظة على اللفظ ما وسعه الأمر حتى إذا خالف راو راويا آخر فى لفظه والمعنى واحد فرواها بعضهم بلفظ والآخر بلفظ آخر بينه ، وكذا إذا قال راو (حدثنا) وقال آخر (أخبرنا) [1] بين الخلاف فى ذلك ، وكذلك إذا روى الحديث جماعة وكانت هناك مغايرة فى بعض الألفاظ فإنه يبين أن اللفظ المذكور من رواية فلان ، ولذا تجده يقول فى هذا

[1] الذى عليه جمهور المحدثين - ومنهم مسلم - التفرقة بين حدثنا ، وأخبرنا ، فالأول عما سمعه الراوى من لفظ شيخه ، والثانى لما قرأه التلميذ على شيخه .

النوع من الحديث . « واللفظ لفلان » ، وهذا غاية الدقة والأمانة فى النقل اللتين امتاز بهما مثل الإمام مسلم .

وأيضا فقد حرص مسلم أن لا يذكر فى كتابه إلا الأحاديث المسندة المرفوعة ـ أى المنسوبة إلى النبى صلى الله عليه وسلم ـ فلذلك لم يذكر أقوال الصحابة ولا التابعين وليس فيه بعد المقدمة إلا الأحاديث المرفوعة .

وكذلك لم يكثر مسلم فى كتابه من الأحاديث المعلقة [1] . فليس فيه إلا اثناعشر حديثا وهى فى المتابعات لا فى أصول الكتاب ومقاصده ، هذا وهناك ـ غير ما ذكرنا ـ خصائص تظهر لمن يدرس الكتاب حق الدرس .

مقدمة صحيح مسلم :

ولصحيح مسلم مقدمة ، قيمة عرض فيها لتقسيم الأخبار وما يخرجه فى صحيحه منها ، وأحوال الرواة ، والكشف عن معايبهم ، وبيان حرمة الكذب على رسول الله ﷺ ، والحث على التثبت فى الرواية ، والنهى عن الرواية عن الضعفاء والمتروكين ، وبيان أن الإسناد من الدين وأفاض فى بيان الاحتجاج بالحديث

---

[1] هى ما حذف من مبتدأ إسنادها واحد أو أكثر .

المنعن، وهى تعتبر من المؤلفات القيمة المبتكرة فى علم أصول الحديث.

تبويب الصحيح

ومما ينبغى أن يعلم أن مسلما لم يضع لكتابه تراجم للأبواب بالفعل، وإنما جمع الأحاديث المتعلقة بموضوع واحد فى مكان واحد فجاء كتابه فى قوة المبوب.

ولعل مسلماً فعل ذلك ليشحذ القارىء للكتاب ذهنه ويعمل فكره فى البحث والاستنباط، والكشف عن مقاصد الأحاديث ومدلولاتها.

وأما ما تراه من ذكر العناوين للكتب والأبواب فى بعض النسخ المطبوعة فليس من صنع المؤلف وإنما هو من صنع من جاء بعده من الشراح.

وأحسن من وضع له التراجم، وبوب الأبواب الإمام النووى فى شرحه فكن على بينه من ذلك.

عدد أحاديث صحيح مسلم

قد سمعت آنفا قول أحمد بن سلمة وهو الذى نسخ لمسلم صحيحه

إنه اثنا عشر ألف حديث ، وذكر ابن الصلاح عن أبي قريش الحافظ أن عدته أربعة آلاف حديث (٤٠٠٠) ويمكن الجمع بين الرأيين بأن الأول بالمكرر والثاني بغير المكرر .

وقد وهم بعض المؤلفين كالأستاذ أحمد أمين في ضحى الإسلام[١] حيث ذكر أنه بالمكرر سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثا وذلك لأن هذه العدة إنما ذكرها ابن الصلاح في صحيح البخاري لا في صحيح مسلم .

الأحاديث المنتقدة على صحيح مسلم :

جملة الأحاديث المنتقدة على صحيح مسلم مائة واثنان وثلاثون حديثا ، منها ماشاركه الإمام البخاري فيها وهي (٣٢) حديثا والباقي قد انفرد به مسلم وهي مائة حديث .

أما ما اشتركا فيه فقد أجاب عنه الحافظ ابن حجر في مقدمته الشهيرة .

وأما ما انفرد به مسلم فقد أجاب عنه الإمام النووي في شرحه على صحيح مسلم ، وجل الانتقادات الجواب عنها سهل يسير ،

---

[١] ضحى الإسلام جـ٢ ص١٣١ .

ولكنها قليلة جداً ، ومن ذلك حديث أبي سفيان بن حرب ـ رضي الله عنه ـ في تزويج بنته أم حبيبة للنبي ﷺ مع أن النبي ﷺ تزوجها قبل ذلك وهي مهاجرة بالحبشة ، ووكّل النجاشي في العقد عليها ، ولم يكن أبوها أسلم ، إذ هو من مسلمة الفتح ، فقد وهم ـ غلط ـ في هذا بعض رواته قطعا .

وحديث أبي هريرة مرفوعا « خلق الله التربة يوم السبت ... » الحديث وفيه خلق السموات والأرضين وما بينهما في سبعة أيام ، ورفعه غلط والصحيح وقفه على أبي هريرة ويكون مما تلقاه عن كعب الأحبار من إسرائيليات أهل الكتاب كما نبه على ذلك جماعة من حفاظ الحديث ونقاده .

وحديث صلاة الكسوف[1] بثلاث ركوعات وأكثر ، فقد أعله بعض الحفاظ واعتبروه غلطا من روايه ، ولكن مما يقلل الخطب في هذا الأخير أن مسلما خرج الروايات الصحيحة المحفوظة الدالة على صلاة الكسوف وفي كل ركعة ركوعين فحسب[2] .

ومهما يكن من شيء فهي هنات قليلة جداً لا تكاد تذكر

---

[1] وقد أجاب بعض الفقهاء والمحدثين عن هذا بأن الكسوف كان يختلف طولا وقصراً فإذا قصر ركع ركوعين في كل ركعة ، وإذا طال ركع ثلاث ركوعات وأكثر ، وهو تأويل مقبول وقد أخذ بأحاديث الزيادة بعض الصحابة والفقهاء .

[2] زاد المعاد في هدى خير العباد جـ ١ ص ١٢٤ وما بعدها .

بجانب آلاف الأحاديث الصحيحة التى خرجها فى الصحيح ، ولم يرد عليها أى نقد .

ومن ثم يتبين لنا بعد البحث والتحقيق أن الكتاب على درجة عالية من الصحة ، وأنه من كتب السنة وأصولها المعتمدة ، وأن نقد الناقدين له إنما هو لأن مسلما قد نزل فى هذه الأحاديث عن درجة ما التزمه فى كتابه لا أن أحداً من أئمة النقد قال : إن فيه أحاديث موضوعة على معنى أن رواتها كذابون ، أو ضعيفة على معنى ضعف رواتها ، وعدم عدالتهم ، كما يزعم بعض المغرضين وأبواق المستشرقين والمبشرين ، أعداء السنة والأحاديث والحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله .

هل استوعب الصحيحان كل الأحاديث الصحيحة ؟

لم يستوعب صاحبا الصحيحين الصحيح ، ولا أخذا على أنفسهما ذلك قط ، فقد روى عن البخارى أنه قال : « ما أدخلت فى كتاب الجامع الصحيح إلا ما صح ، وتركت من الصحاح لملال الطول » وأنه قال : « أحفظ مائة ألف حديث صحيح ، ومائتى ألف حديث غير صحيح » مع أن ما فى صحيحه لا يبلغ عشر المائة ألف الصحيحة التى يحفظها .

وقال مسلم فى صحيحه : « ليس كل شىء عندى صحيح وضعته هنا - يعنى فى صحيحه - إنما وضعت ما أجمعوا عليه » .

وهـذا اعتراف صريح منهما بأنهما لم يذكرا فى كتابيهما كل الصحيح .

وأيضا فهناك أحاديث صحيحة كثيرة موجودة فى كتب السنن الأربعة : سنن أبى داود ، والترمذى ، والنسائى ، وابن ماجه - لم يذكراه فى كتابيهما ولا ذكرها أحدهما .

وكـذلك يوجد فى مسند الإمام أحمد من الأحاديث ما يوازى كثيرا من أحاديث مسلم بل والبخارى أيضا وليست فى كتابيهما ، ولا فى كتاب أحدهما وكذلك استدرك الحاكم أبو عبد الله على الصحيحين كتابا كبيرا مما فاتهما ، وهو وإن لم يـكن مصيبا فى كل ما استدركه إلا أنه يخلص له منه صحيح كثير[1] وكذلك يوجد فى معجمى الطبرانى الـكبير والأوسط ، ومسند أبى يعلى والبزار وغيرها ما يتمكن المتبحر فى هذا العلم من الحـكم بصحة كثير منه ومن ثم يتبين لنا أن ما قاله بعض العلماء الحفاظ : « قل ما يفوت البخارى ومسلما من الأحاديث الصحيحة » خلاف الحق والواقع .

وإذا كان الأمر على ما ذكرنا فليس لأحد أن ينـكر حديثا صحيحا أو لا يأخذ به بحجته أنه ليس فى الصحيحين .

---

[١] الباعث الحثيث ص ١٤ .

الموازنة بين الصحيحين

اتفق العلماء على أن أصح كتب الحديث هما الصحيحان ، ويكاد يجمع العلماء على أن صحيح البخارى أصح الكتابين ، وأكثرهما فوائد .

قال الإمام النسائى : ما فى هذه الكتب كلها أجود من كتاب محمد بن اسماعيل البخارى ، والنسائى لا يعنى بالجودة إلا الصحة ومثل هذه الشهادة من مثل النسائى غاية فى الإنصاف وهو من هو فى شدة تحريه وتوقيه وعدم مجازفته فى القول وتثبته فى نقد الرجال وتقدمه فى ذلك على أهل عصره .

وقال الدارقطنى : لولا البخارى لما ذهب مسلم ولا جاء .

وذهب أبو على النيسابورى إلى ترجيح صحيح مسلم ، روى عنه أنه قال : « ما تحت أديم السماء كتاب أصح من كتاب مسلم ابن الحجاج » وإلى هذا ذهب بعض المغاربة ، ونسب إلى أبى محمد ابن حزم الإمام الظاهرى .

وفى الحق أن القائلين بتفضيل صحيح مسلم إن أرادوا الترجيح فيما يرجع إلى حسن البيان ، والسياق ، وجودة الوضع ، والترتيب

بجمع الطرق فى مكان واحد ، وعدم تجزئة الحديث فى أبواب ، والاقتصار على المرفوع دون الموقوف والمعلق إلى غير ذلك مما عرضنا له فى بيان خصائصه فلا تنازعهم فى هذا بل الحق معهم .

وإن أرادوا غير هذا ، وأن الترجيح يرجع إلى نفس الصحة والشروط التى تتوقف عليها ، فكلامهم غير مسلم ومردود .

ومهما يكن من شىء فالكتابان هما أصح ما ألفه المحدثون ، وقد أدى مؤلفاهما إلى الدين وإلى الأمة الإسلامية خدمة جليلة لا تنكر ، بل تذكر بالإكبار فتشكر ، نسأل الله سبحانه أن يجزل ثوابهما ، ما استفاد من الكتابين مستفيد .

شروح صحيح مسلم :

كما عنى العلماء بصحيح البخارى ، كذلك عنوا بصحيح مسلم تهذيبا واختصارا ، وشرحا وفقها ، وإن كانت العناية بشرح مسلم لم تبلغ العناية بشرح البخارى ، وأشهر شروحه :

١ — «المعلم بفوائد كتاب مسلم» للإمام أبى عبدالله محمد بن على المازرى (١) المتوفى سنة ٥٣٦ هـ وهو مخطوط بدار الكتب المصرية وبه خرم — أى نقص — من الأول .

[١] مازر كهاجر بليده بجزيرة صقلية « وفيات الأعيان » .

٢ — « إكمال المعلم فى شرح صحيح مسلم » .

للإمام القاضى عياض بن موسى اليحصبى المالكى المتوفى سنة ٥٤٤ هـ ، وهو مخطوط ، والموجود منه بدار الكتب المصرية ستة أجزاء فقط من نسخ متعددة .

٣ — شرح الإمام الحافظ أبى زكريا محيى الدين يحيى بن شرف النووى الشافعى صاحب المؤلفات النافعة القيمة ، ولد فى المحرم سنة إحدى وثلاثين وستمائة ، وتوفى فى نوى فى رجب سنة ست وسبعين وستمائة هجرية سماه « المنهاج فى شرح صحيح مسلم بن الحجاج » .

اعتمد فيه على كلام من تقدمه كالمازرى وعياض ، وهو شرح وسط حينا وموجز حينا آخر ، عرض فيه مؤلفه لبيان العقائد والأحكام والأخلاق والآداب ، واللغات ، وضبط الأسماء ، والتوفيق بين ما ظاهره التعارض من الأحاديث والآثار ، وذكر أدلة الأقوال والمذاهب .

وللشرح مقدمة جليلة فى علوم الحديث ، وأصول الرواية ، وتعتبر مفتاحا للصحيح ، وفى الشرح مواضع ـ ولا سيما فى أوله ـ أطال فيها النفس ، وقصد إلى البسط والاستيعاب فأجاد فيها وأفاد ، وأقنع وأشبع ، وفيه مواضع طوى فيها شرح الحديث ، وقد يكون فيه ألفاظ غريبة ، ومعان مشكلة ، واكتفى فى شرح الحديث بكلمات مجملة ، لا تروى النفوس المتعطشة للبحث والاستقصاء .

ومهما يكن من شيء فهو أجل الشروح المطبوعة ولا سيما مقدمته القيمة ، وتبويبه الصحيح هذا التبويب الفائق فى الحسن

وقد طبع هذا الشرح غير مرة بالقاهرة والهند .

٤ — شرح الإمام أبى عبد الله محمد بن خليفة الوشتانى المالكى المتوفى سنة ٨٢٧ هـ وهو فى عدة مجلدات سماه « إكمال إكمال المعلم » وقد ذكر فى مقدمة شرحه أنه ضمنه شروحه الأربعة (المازرى ، وعياض ، والقرطبى ، والنووى) ، مع زيادات وتكميلات من عنده ، وقد أشار إلى كلام أصحاب هذه الشروح بالحروف ، فأشار بالميم إلى المازرى ، وبالعين إلى عياض ، وبالطاء إلى القرطبى وبالدال إلى النووى ، وإذا قال فى شرحه : قال الشيخ ، فمراده شيخه ابن عرفه .

ويغلب على الشرح ذكر التفريعات الفقهية ، ولا سيما عند المالكية ، وفيه من الفوائد مالا يعثر عليه الباحث فى غيره .

٥ — شرح الإمام أبى عبد الله محمد بن محمد بن يوسف السنوسى الحسنى المتوفى سنة ٨٩٥ هـ وهو مختصر لشرح الأبى السابق ، وقد اكتفى بالرموز عن أسماء العلماء الذين ينقل عنهم على نحو ما فعل سلفه إلا أنه رمز للنووى بحرف (الحاء) وللأبى بحرف الباء .

وفى الحق أنه لم يزد على الأبى إلا فى القليل النادر جدا فهو نسخة مكررة منه وهذا الشرح والذى قبله مطبوعان فى كتاب واحد على نفقة سلطان المغرب الأقصى مولاى « عبد الحفيظ » رحمه الله وأثابه ـ سنة ١٣٢٨ هـ.

حاجة صحيح مسلم إلى شرح مبسوط

وعلى كثرة شروح صحيح مسلم المخطوط منها والمطبوع فلا يزال الكتاب فى حاجة إلى شرح واف شاف ، ولو أن جماعة من العلماء المشتغلين بالسنة وخدمتها المعروفين بسعة الاطلاع والتعمق فى البحث ، ومعرفة المذاهب العلمية قديمها وحديثها ، قامت بشرح هذا الكتاب شرحا جامعا لكل ما يحتاج إليه الباحث والمستفيد من لغة ، وبلاغة ، وحكم ، وأحكام وبيان ما تشتمل عليه الأحاديث من توجيهات نبوية ، وآداب إسلامية ، وتحقيق الروايات ، والتوفيق بين ما ظاهره التعارض منها ورد الشبه الواردة على بعض الأحاديث قديما وحديثا رداً علميا صحيحاً ، وتقديم هذه البحوث فى أسلوب سهل مستساغ ، أقول : لو تم ذلك لكان خدمة تقدم للإسلام والمسلمين ، وأعظم شاهد على خصوبة العقلية الإسلامية ، وأنها لم تصب بالعقم والجمود .

وقد وضعت لما أسند إلى تدريس بعض موضوعات هذا الصحيح

فى كلية أصول الدين إحدى كليات جامعة الأزهــــر المعمور - أولى اللبنات فى شرح هذا الكتاب فشرحت بعض موضوعاته فى ثلاثة أجزاء صغيرة وعسى أن يوفق الله سبحانه لإتمام شرح هذا الكتاب الجليل .

مختصرات صحيح مسلم :

ولصحيح مسلم مختصرات منها :

١ — مختصر الشيخ أبى عبدالله شرف الدين محمد بن عبدالله ، المرسى المتوفى سنة ٦٥٦ هـ .

٢ — مختصر الشيخ الإمام أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي المتوفى سنة ٦٥٦ هـ وله شرح على هــــذا المختصر ذكر فيه : أنه لما لخصه ، ورتبه وبوبه ، شرح غريبه ، وتبه على مسائل من الإعراب وعلى وجـوه من الاستدلال بأحاديثه ، وسمى شرحه هــذا « المفهم لما أشـكل من تلخيص صحيـح مسلم » وكثيراً ما ينقل عنه الإمام النووى فى شرحه على مسلم ، والحافظ ابن حجر فى فتح البارى .

٣ — مختصر الإمام الحافظ زكى الدين عبدالعظيم بن عبدالقوى المنذرى المتوفى سنة ٦٥٦ هـ وقد شرح هذا المختصر الشيخ عثمان ابن عبد الملك المصرى المتوفى سنة ٧٣٨ هـ

الإمام أبو داود

٢٠٢ — ٢٧٥ هـ

نسبه ومولده :

هو الإمام الثبت سيد الحفاظ سليمان بن الأشعث بن إسحاق ابن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني [1] ، صاحب السنن ، ولد سنة اثنتين ومائتين .

نشأته وارتحاله :

نشأ أبو داود من صغره محباً للعلم والعلماء ولازمهم ، وشرب من معينهم عللا بعد نهل .

ولم يكد يبلغ مبلغ الرجال حتى أخذ نفسه بالارتحال ، فطوف في البلاد وسمع من خلق كثير بالحجاز ، والشام ، ومصر ، والعراق

---

[١] قال ابن خلكان في وفياته (جـ ١ ص ٣٨٢) : « إنه نسبة إلى سجستان الإقليم المشهور ، وقيل بل نسبة إلى سجستان » أو سجستانة قرية من قرى البصرة « وقد تعقبه السبكي في القول الثاني وعده من أوهامه فقال : هذا وهم ، والصواب أنه نسبة إلى الإقليم المعروف المتاخم لبلاد الهند بين السند وهراة » أو بين خراسان وكرمان « ويقال في النسبة إليها أيضا السجزي وهو من عجيب التغيير في النسب ، والأزدي نسبة إلى الأزد حي من اليمن .

والجزيرة ، والثغر ، وخراسان ، وغيرها مما أعانه على الاطلاع على أكبر قسط من الأحاديث التى غربلها ، وأودع خلاصتها كتابه « السنن » وقد قدم بغداد غير مرة ، وحدث أهلها بكتاب السنن ، بل يقال : إنه ألفه بها وعرضه على إمام أهل السنة أحمد بن حنبل ، فاستجاده واستحسنه ، وقد اتخذ من البصرة موطنا ، وذلك لما عزم عليه أميرها على المقام بها ؛ لتصبح كعبة أهل العلم وطلاب الحديث .

شيوخه :

وله شيوخ كثيرون من أعيانهم أحمد بن حنبل ، والقعنبى ، وأبو عمرو الضرير ، ومسلم بن إبراهيم ، وعبد الله بن رجاء ، وأبو الوليد الطيالسى وغيرهم ، وقد شارك البخارى ومسلما فى بعض شيوخهما كأحمد بن حنبل وعثمان بن أبى شيبة ، وقتيبة ابن سعيد .

من روى عنه :

وروى عنه الحديث وأخذ العلم كثيرون منهم أبو عيسى الترمذى ، وأبو عبد الرحمن النسائى ، وابنه أبو بكر بن أبى داود ، وأبو عوانة ، وأبو سعيد بن الأعرابى ، وأبو على اللؤلؤى ، وأبو بكر بن داسة ، وأبو سالم محمد بن سعيد الجلودى وغيرهم .

وحسبه فضلا أن يروى عنه شيخه أحمد بن حنبل حديثا ويكتبه عنه [1] وهو ما رواه أبو داود من حديث حماد بن سلمة عن أبى معشر الدارمى عن أبيه « أن رسول الله ﷺ سئل عن العتيرة فحسنها » [2].

أخلاقه وسمته [3].

كان أبو داود من العلماء العاملين بعلمهم ، وكان على درجة عالية من النسك والعفاف ، والصلاح ، والورع ، وكان مثالا يحتذى فى هديه وسمته ، ويفصح عن هذا أن بعض الأئمة قال : كان أبو داود يشبه بأحمد بن حنبل فى هديه ، ودله [4] ، وسمته ، وكان أحمد يشبه فى ذلك بوكيع وكان وكيع يشبه بسفيان الثورى وسفيان بمنصور ، ومنصور بإبراهيم النخعى ، وإبراهيم بعلقمة ، وعلقمة بابن مسعود وكان

---

[١] البداية والنهاية جـ ١١ ص ٥٥ .

[٢] العتيرة شاة كانوا يذبحونها فى رجب فيأكلون منها ويطعمون من يجيئهم ، وقيل : كان الواحد منهم ينذر إن بلغ ماله كذا وكذا ذبح منها رأسا ، فلما جاء الإسلام أقرها واستحبها لما فيها من البر وعمل الخير ، وأما حديث « لا فرع ولا عتيرة » رواه البخارى فالمعنى لا عتيرة واجبة فلا ينافى استحبابها .

[٣] السمت : الهيئة والوقار .

[٤] فى القاموس . الدل كالهدى وهما من السكينة والوقار ، وحسن المنظر .

ابن مسعود يشبه بالنبي ﷺ في هديه ، ودله ، وسمته وتلك - لعمر الحق - منقبة شريفة تدل على كمال دين ، وهدى ، وخلق .

وكان صاحب حكمة وفلسفة في هيئة ثيابه فقد كان له كم واسع وكم ضيق فقيل له في ذلك فقال : الواسع للكتب ، والآخر لا يحتاج إليه فتوسيعه إسراف .

ثناء العلماء عليه :

كان أبو داود علماً من أعلام الإسلام حفظا وفقها وعلما بالأحاديث وعللها وقد حظى بتقدير العلماء له ولا سيما شيخه أحمد ابن حنبل ، وقال فيه الحافظ موسى بن هارون : خلق أبو داود في الدنيا للحديث ، وفي الآخرة للجنة ، وما رأيت أفضل منه ، وجاءه سهل بن عبد الله التسترى العالم المتصوف فقيل له : هذا سهل قد جاءك زائرا ، فرحب به وأجلسه فقال له : يا أبا داود لى إليك حاجة قال : وماهي؟ قال : حتى تقول قضيتها مع الإمكان ، قال : قد قضيتها مع الإمكان ، قال : أخرج لسانك الذى حدثت به عن رسول الله ﷺ حتى أقبله ، فأخرج لسانه فقبله .

ولما صنف أبو داود كتاب السنن قال ابراهيم الحربي العالم الحافظ : ألين لأبى داود الحديث ، كما ألين لداود الحديد ، وهو

تشبيه يدل على فضل الرجل فى صنعة الحديث وأنه يسر العسير ، وقرب البعيد ، وذلل الصعب .

ووصفه أبو بكر الخلال الحافظ الفقيه الحنبلى الكبير فقال : أبو داود سليمان بن الأشعث السجستانى الإمام المقدم فى زمانه ، رجل لم يسبقه إلى معرفة تخريج العلوم ، وبصره بمواضعها أحد من أهل زمانه ، وكان أبو بكر الأصبهانى وأبو بكر بن صدقة يرفعان من قدره ، ويذكرانه بما لا يذكران أحدا فى زمانه بمثله .

مذهبه الفقهى :

قد عده الشيخ أبو اسحاق الشيرازى فى طبقات الفقهاء من جملة أصحاب الإمام أحمد ، وكذلك ذكره فى طبقات الحنابلة[1] القاضى أبو الحسين محمد بن القاضى أبى يعلى المتوفى سنة ٥٢٦ هـ ولعل ذلك لأن الإمام أحمد كان من خاصة شيوخه وقيل : إنه كان شافعيا .

والذى يترجح عندى أنه كان مجتهدا ، كما يدل على ذلك صنيعه وتصرفه فى سننه ولا سيما أن الاجتهاد كان صفة من صفات أئمة الحديث فى العصور الأولى .

---

[١] طبقات الحنابلة ص ١١٨ .

اعتزازه بكرامة العلم والعلماء :

ومما يدل على هذا الاعتزاز ما ذكره الإمام الخطابي بسنده عن أبي بكر بن جابر خادم أبي داود قال : كنت مع أبي داود ببغداد فصلينا المغرب إذ قرع الباب ففتحته ، فإذا خادم يقول هذا الأمير أبو أحمد الموفق يستأذن ، فدخلت على أبي داود فأخبرته بمكانه ، فأذن له ، فدخل وقعد، ثم أقبل عليه أبو داود وقال ماجاء بالأمير في مثل هذا الوقت ؟ فقال . خلال ثلاث ، فقال : ما هي ؟ قال : تنتقل إلى البصرة فتتخذها وطنا ليرحل إليك طلبة العلم من أقطار الأرض فتعمر بك ؛ فإنها قد خربت وانقطع عنها الناس لما جرى من مجيء الزنج فقال : هذه واحدة . هات الثانية . قال : وتروى لأولادي كتاب السنن فقال : نعم ، هات الثالثة . قال : وتفرد لهم مجلسا للرواية فإن أولاد الخلفاء لا يقعدون مع العامة فقال أبو داود : أما هذه فلا سبيل إليها ، لأن الناس شريفهم ووضيعهم في العلم سواء قال ابن جابر : فكانوا يحضرون بعد ذلك ويقعدون ، ويضرب بينهم وبين الناس ستر فيستمعون مع العامة .

وهكذا فليكن العلماء ! لا يسعون إلى الملوك والأمراء ، وإنما يسعى إليهم الملوك والأمراء ، وهكذا فلتكن المساواة في العلم والمعرفة .

وفاته :

وبعد هذه الحياة الحافلة بالعلم ، وجمع الأحاديث ونشرها توفى بالبصرة التى اتخذها موطنا له ، لما عرض عليه أميرها سكناها على ما سمعت ، وكانت وفاته فى شوال سنة خمس وسبعين ومائتين فرضى الله عنه وأرضاه .

ابنه أبو بكر :

وقد ترك الإمام أبو داود ابنا يسمى « عبد الله » وقد صار حافظا كبيرا حتى قيل إنه أحفظ من أبيه ، وهو أبو بكر عبدالله ابن أبى داود ، فهو إمام ابن إمام ولد أبو بكر سنة ثلاثين ومائتين وتوفى سنة ست عشرة وثلاثمائة .

مؤلفاته :

ولأبى داود مؤلفات كثيرة منها .

(١) كتاب السنن (٢) كتاب المراسيل (٣) كتاب القدر (٤) الناسخ والمنسوخ (٥) فضائل الأعمال (٦) كتاب الزهد (٧) دلائل النبوة (٨) ابتداء الوحى (٩) أخبار الخوارج ، وأجل هذه الكتب وأبقاها كتاب السنن وسنبسط الكلام عنه .

كتاب السنن لأبى داود

منهج أبى داود فى تأليف سننه :

كانت المؤلفات فى الحديث ـ الجوامع والمسانيد ونحوها ـ يذكر فيها إلى جانب الأحكام أحاديث الفضائل والقصص والمواعظ ، والآداب ، والتفسير ، حتى جاء أبو داود فجعل كتابه خاصا بالسنن والأحكام مع الاستقصاء ، ولما صنف كتابه عرضه على الإمام أحمد بن حنبل فاستجاده ، واستحسنه ، ولم يلتزم فيه مؤلفه تخريج الصحيح فحسب ـ كما فعل البخارى ومسلم ـ بل خرج الصحيح ، والحسن ، والضعيف المحتمل ، وما لم يجمع الأئمة على تركه ، وأما ما كان فيه ضعف شديد فقد بينه ونبه عليه .

يدل على ذلك قوله فى رسالته إلى أهل مكة ، التى كتبها لهم جوابا على سؤالهم عن كتابه السنن ، قال : كتبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسمائة ألف حديث ، انتقيت منها أربعة آلاف وثمانمائة حديث ضمنتها هذا الكتاب ، وجمعت فيه الصحيح ، وما يشبهه ويقاربه[1] ، وما ذكرت فى كتابى حديثا أجمع الناس

---

[١] المراد به مايعرف عند المحدثين بالحديث الحسن وهو ما كان دون الصحيح فى ضبط رواته وحفظهم :

على تركه ، وما كان من حديث فيه وهن شديد فقد بينته ، ومنه ما لا يصح سنده ، وما لم أذكر فيه شيئا فهو صالح [1] ، وبعضها أصح من بعض ، ولا أعلم بعد القرآن شيئا ألزم للناس أن يتعلموه من هذا الكتاب ، ويكفى الإنسان لدينه من ذلك أربعة أحاديث .

أحدها : « إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرىء ما نوى ، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله ، فهجرته إلى الله ورسوله ، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها فهجرته إلى ما هاجر إليه » .

ثانيها : « من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه » .

ثالثها : « لا يكون المؤمن مؤمنا حقا ، حتى يرضى لأخيه ما يرضاه لنفسه » .

رابعها : « الحلال بين ، والحرام بين ، وبينهما أمور مشتبهات لا يعلمهن كثير من الناس ، فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه ، ومن وقع فى الشبهات وقع فى الحرام ، كالراعى يرعى حول الحمى يوشك أن يرتع فيه ، ألا وإن لكل ملك حمى ، ألا وإن حمى الله محارمه ، ألا وإن فى الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله ، وإذا فسدت فسد الجسد كله ، ألا وهى القلب » .

---

[1] يعنى للاحتجاج ، والحق أن ما سكت عنه يبحث عنه ويحكم عليه بما يليق بحاله من صحة أو حسن أو ضعف فقد يكون صالحا للاحتجاج به فى نظر أبى داود وهو ليس كذلك .

ويمكن توجيه مقالة أبي داود هذه على أن الحديث الأول أصل في باب النية والإخلاص وهو أساس كل الأعمال الدينية والدنيوية، والحديث الثاني كاف لتوجيه المسلم إلى الاشتغال بالنافع في الدين والدنيا، والحديث الثالث يكفي لمراعاة حقوق الأهل والجيران، وإحسان المعاملة مع الغير، وترك الأثرة، ونزع الحقد والحسد والبغضاء من النفوس.

والحديث الرابع أصل في معرفة الحلال والحرام، وتحصيل الورع بتجنب الأمور المشكلة المشتبهة التي تنازع فيها العلماء واختلفوا، فإن التساهل في مثل هذا يجر إلى الاستهانة بالحرام والوقوع فيه.

وبهذا التوجيه ظهر أن الأحاديث الأربعة كافية إجمالا في تحصيل السعادة.

آراء العلماء في منزلة سنن أبي داود :

إليك بعض أقوال العلماء في السنن.

١ — قال الحافظ أبو سليمان الخطابي في مقدمة كتابه (معالم السنن) : « اعلموا - رحمكم الله - أن كتاب السنن لأبي داود كتاب شريف لم يصنف في علم الدين كتاب مثله، وقد رزق القبول من كافة الناس فصار حكما بين فرق العلماء وطبقات الفقهاء

على اختلاف مذاهبهم ، فلكل منهم ورد ، ومنه شرب [1] ، وعليه معول أهل العراق ومصر ، وبلاد المغرب وكثير من أقطار الأرض . . . » .

وقال ابن الأعرابي - أحد رواة السنن - : « لو أن رجلا لم يكن عنده من العلم إلا المصحف ، ثم كتاب أبي داود لم يحتج معهما إلى شيء » .

وقال الإمام أبو حامد الغزالي : « إنها تكفي المجتهد في العلم بأحاديث الأحكام » وكذا أثنى على السنن الإمامان النووي وابن قيم الجوزية .

قال ابن القيم : « ولما كان كتاب السنن لأبي داود السجستاني سليمان بن الأشعث - رحمه الله - من الإسلام بالموضع الذي خصه الله به بحيث صار حكما بين أهل الإسلام ، وفصلا في موارد النزاع والخصام ، فإليه يتحاكم المنصفون ، وبحكمه يرضى المحققون ؛ فإنه جمع شمل أحاديث الأحكام ، ورتبها أحسن ترتيب ، ونظمها أحسن نظام ، مع انتقائها أحسن انتقاء ، واطراحه منها أحاديث المجروحين والضعفاء .. جعلت كتابه أفضل الزاد .. الخ » .

---

(1) الورد والشرب بكسر أولهما ما يورد وما يشرب .

الأحاديث المنتقدة على السنن:

وقد انتقد الإمام الحافظ ابن الجوزى بضعة أحاديث ذكرها أبو داود فى سننه ، وعدها من الموضوعات وهى تسعة أحاديث ، ومع ما عرف عن ابن الجوزى من التساهل فى الحكم بالوضع فقد نازعه فيها بعض الحفاظ كالجلال السيوطى ورد عليه فيها ، ولو سلمنا لابن الجوزى نقده فهى قليلة جداً لا تكاد تذكر بجانب الآلاف التى اشتمل عليها الكتاب .

لذلك لا نرى أنها لا تغض من قيمة الكتاب كمرجع موثوق به من كتب السنة ولكنا نوصى الباحث أن لا يأخذ بالأحاديث التى سكت عنها أبو داود إلا بعد التمحيص والتدقيق ، حتى يعلم درجتها من الصحة ، أو الحسن ، أو الضعف .

عدة سنن أبى داود :

قد سمعت آنفا أن عدتها (٤٨٠٠) حديث وقد عدها بعضهم (٥٢٧٤) حديثاً وذلك راجع إلى أن بعض العادين قد يعتبر الحديث المكرر حديثا واحداً ، وقد يعتبره البعض حديثين أو أكثر ، والطريقتان معروفتان عند المحدثين .

وقد قسم أبو داود كتابه إلى كتب ، والكتب إلى أبواب ، وعدة الكتب (٣٥) كتابا منها ثلاثة كتب لم يبوب فيها أبوابا ، وعدة الأبواب (١٨٧١) بابا .

شروح سنن أبى داود :

للسنن شروح كثيرة منها :

١ — شرح الإمام أبى سليمان أحمد بن إبراهيم بن خطاب البستى الخطابى صاحب التصانيف المفيدة المتوفى سنة (٣٨٨) هـ. سمى شرحه « معالم السنن » وهو شرح وسط اعتنى فيه باللغات ، وتحقيق الروايات ، واستنباط الأحكام والآداب وهذا الشرح مطبوع .

٢ — شرح الشيخ شرف الحق الشهير بمحمد أشرف بن على حيدر الصديقى العظيم آبادى المتوفى فى القرن الرابع عشر الهجرى سماه « عون المعبود على سنن أبى داود » اقتصر فيه على كشف بعض اللغات الغريبة ، والعبارات العويصة ، مجتنبا الإطالة ، ولم يتعرض فى شرحه إلى ترجيح الأحاديث بعضها على بعض إلا على سبيل الإيجاز ، من غير ذكر أدلة المـــذاهب المتبوعة على سبيل الاستيعاب إلا فى بعض المواضع التى دعت إليها الحاجة .

وقد طبع فى الهند فى أربعة أجزاء كبار .

٣ — « المنهل العــذب المورود شرح سنن أبى داود » للعالم العارف بالله الشيخ محمود بن محمد بن خطاب السبكى ، وهو شرح مبسوط عنى فيــه ببيان تراجم رجال الحديث ، وشرح ألفاظه ، وبيان معناه ، وما يستفاد منه من الأحكام والآداب ، مع ذكر من

أخرج الحديث غير أبي داود ، ويبين حال كل حديث من الصحة أو الحسن أو الضعف وقد وافاه أجله قبل أن يتمه في ربيع الأول سنة ١٣٥٢ هـ وهو مطبوع .

مختصرات السنن :

قد اختصر سنن أبي داود الإمام الحافظ عبدالعظيم بن عبدالقوى المنذرى صاحب « الترغيب والترهيب » المتوفى سنة ٦٥٦ هـ وقد التزم المنذرى أن يذكر عقب كل حديث من وافق أبا داود على تخريجه من الأئمة الخمسة ، كما بين علل بعض الأحاديث فأحسن في عمله وأجاد .

تهذيب المختصر :

وقد هذب هذا المختصر وشرحه الإمام محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية المتوفى سنة (٧٥١) هـ وقد هذبه وزاد عليه الكلام على علل سكت عنها المنذرى أو لم يكملها ، والتعرض لتصحيح أحاديث لم يصححها ، والكلام على متون مشكلة لم يزل إشكالها ، وبسط الكلام في مواضع منه لعل الباحث لا يجدها في كتاب سواه ، كما هو المعروف عن ابن القيم في توفية المقامات حقها وقد طبع المختصر ، وتهذيبه ، وكتاب « معالم السنن » للخطابي في كتاب واحد بمصر .

الامام الترمذى

٢٠٩ — ٢٧٩ هـ

نسبه :

هو الإمام الحافظ أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى ابن الضحاك السلمى الترمذى [١] أحد الأئمة المحدثين الأعلام ، وصاحب التآليف المشهورة ، والآثار الباقية ولد سنة تسع ومائتين

نشأته وارتحاله :

كان جد أبى عيسى مروزيا ، ثم انتقل إلى ترمذ ، فأقام بها ، وقد ولد بها حفيده أبو عيسى ، وقد حبب إليه العلم وطلب الحديث من صغره ، ورحل فى سبيله إلى الحجاز ، والعراق ، وخراسان ، وغيرها ، وفى هذه الرحلات قابل كبار الأئمة وشيوخ الحديث ، وأخذ عنهم ، وكان يكتب كل ما يسمعه ويقيده فى الحل وفى السفر ، وكان لا يدع فرصة دون أن يهتبلها كما تدل على ذلك قصته مع الشيخ الذى لقيه بطريق مكة ، وستأتى عن قرب .

(١) السلمى : نسبة إلى بنى سليم بالتصغير ، قبيلة من غيلان ، والترمذى : نسبة إلى « ترمذ » مدينة قديمة على طرف نهر بلخ الذى يقال له : جيحون و « ترمذ » بفتح التاء والميم وكسرهما وضمهما .

وبعد أن رحل وسمع ، وكتب وذاكر وناظر ، وألف وصنف أضر[1] فى آخر عمره ، وبقى ضريراً سنين ، ثم توفى ، وكانت وفاته بترمذ ليلة الإثنين الثالث عشر من شهر رجب سنة تسع وسبعين ومائتين عن سبعين عاما .

شيوخه :

وكان له شيوخ كثيرون سمع منهم ، وروى عنهم من أعيانهم : الإمام البخارى وبه تخرج ، ومسلم ، وأبوداود ، وشاركهم فى بعض أشياخهم ، وقتيبة بن سعيد ، وإسحاق بن موسى ، ومحمود بن غيلان ، وسعيد بن عبد الرحمن ، ومحمد بن بشار ، وعلى بن حجر ، وأحمد بن منيع ، ومحمد بن المثنى وغيرهم .

تلاميذه :

وأخذ عنه الحديث والعلم خلائق كثيرون منهم مكحول ابن الفضل ، ومحمد بن محمود عنبر ، وحماد بن شاكر ، وعبد بن محمد النسفيون ، والهيثم بن كليب الشاشى ، وأحمد بن يوسف النسفى ، وأبو العباس محمد بن محبوب المحبوبى - وهو راوية كتابه الجامع - وغيرهم .

---

(١) أى أصيب فى عينيه وعمى .

قوة حافظته :

كان أبو عيسى مشهودا له بالحفظ والصلاح والتقوى ، مع الثقة والأمانة والضبط ، ومما يدل على قوة حفظه ، وسيلان ذهنه ، ما ذكره الحافظ ابن حجر فى « تهذيب التهذيب »[1] عن أحمد ابن عبد الله بن أبى داود قال : سمعت أبا عيسى الترمذى يقول : كنت فى طريق مكة ، وكنت كتبت جزأين من أحاديث شيخ فمر بنا ذلك الشيخ ، فسألت عنه ، فقالوا : فلان ، فرحت إليه وأنا أظن أن الجزأين معى ، وإنما حملت معى فى محملى جزءين غيرهما شبههما ، فلما ظفرت به سألته السماع[2] ، فأجاب ، وأخذ يقرأ من حفظه ، ثم لمح فرأى البياض فى يدى - يعنى أوراقا ليس بها شىء - فقال : أما تستحى منى فقصصت عليه القصة وقلت له : إنى أحفظه كله فقال : اقرأ فقرأته عليه على الولاء ، قال : هل استظهرت قبل أن تجىء إلى ؟ قلت لا ، ثم قلت له : حدثنى بغيره فقرأ على أربعين حديثا من غرائب حديثه ، ثم قال : هات ، فقرأت عليه من أوله إلى آخره فقال : ما رأيت مثلك .

---

(١) ج ٩ ص ٣٨٧ ط الهند .

(٢) هذا يدل على حرص المحدثين على السماع الشفاهى ، وأنهم ما كانوا يكتفون بالكتابة إلا عند تعذر السماع والتلقى المباشر .

موقف الأئمة النقاد منه :

قد أثنى عليه كبار الأئمة ، وعرفوا له فضله وعلمه قال الحاكم أبو عبد الله : سمعت عمر بن علك يقول : مات البخارى ولم يخلف بخراسان مثل أبى عيسى فى العلم والحفظ والورع والزهد ، وذكره الحافظ الناقد أبو حاتم محمد بن حبان فى (الثقات) وقال : كان ممن جمع وصنف وحفظ وذاكر .

وقال أبو يعلى الخليلى فى كتابه (علوم الحديث) : محمد بن عيسى الحافظ متفق عليه ، له كتاب فى السنن وكتاب فى الجرح والتعديل ، روى عنه أبو محبوب والأجلاء ، وهو مشهور بالأمانة ، والإمامة والعلم ، وكتابه (الجامع الصحيح) يدل على عظيم قدره ، واتساع حفظه وكثرة اطلاعه ، وغاية تبحره فى فن الحديث .

ولم نر أحدا غمطه حقه إلا ما كان من الإمام ابن حزم الظاهرى ، ولكن لم يوافقه على تجاهله للترمذى أحد من العلماء الأثبات بل أنحوا على ابن حزم باللائمة .

قال الحافظ الناقد ابن كثير فى (البداية والنهاية) [1] :
وجهالة ابن حزم لأبى عيسى لا تضره حيث قال فى (محلاه) [2] :

(١) ج ١١ ص ٦٧ .
(٢) هو كتاب له يسمى «المحلى» .

ومن محمد بن عيسى بن سورة ؟ فإن جهالته لا تضع من قدره عند أهل العلم ، بل وضعت منزلة ابن حزم عند الحفاظ :

وكيف يصح فى الأذهان شىء
إذا احتاج النهار إلى دليل

وكذلك لام الحافظ ابن حجر بن حزم على تجاهله للترمذى واعتبر ذلك منه تطاولا على مقام العلماء الثقات المعروفين [1] .

فقه الترمذى واجتهاده :

قد جمع الترمذى إلى حفظ الحديث ، ومعرفة علله ورجاله ، الفقه وله فيه باع طويل ، ومن يطلع على جامعه يعلم مبلغ علمه بالمذاهب الفقهية ، وإحاطته بها ، وتصرفه فى عرض المسائل الفقهية تصرف رجل عالم خبير بها وإليك مثالا لذلك قال :

« باب ماجاء فى : مطل الغنى ظلم »

حدثنا محمد بن بشار حدثنا عبد الرحمن بن مهدى حدثنا سفيان عن أبى الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم قال :

(١) تهذيب التهذيب ج ٩ ص ٣٨٧

« مطل الغنى ظلم وإذا أتبع أحدكم على ملى فليتبع » . [1]

وقال بعض أهل العلم : إذ أحيل الرجل على ملىء فاحتاله فقد برىء المحيل ، وليس له أن يرجع على المحيل ، وهو قول الشافعى وأحمد وإسحاق .

وقال بعض أهل العلم : إذا توى [1] مال هـذا بإفلاس المحال عليه أن يرجع على الأول ، واحتجوا بقول عثمان وغيره حين قالوا : ليس على مال مسلم توى ، وقال إسحاق : معنى هذا الحديث : « ليس على مال مسلم قوى » هذا إذا أحيل الرجل على آخر وهو يرى أنه ملىء فإذا هو معدم فليس على مال مسلم توى [2]

مؤلفاته .

(١) كتاب « الجامع » (٢) كتاب «العلل» وهو فى آخر جامعه

(٣) كتاب « التاريخ » (٤) كتاب « الشمائل النبوية »

(٥) كتاب « الزهد » (٦) كتاب « الأسماء والكنى » وأجلها هو « الجامع » .

(١) المطل : التسويف وهو يحتمل أن يكون معناه مطل للمدين الغنى الدائن ظلم أو مطل المدين الدائن الغنى ظلم والملىء والملى : الغنى .

(٢) توى : أى هلك .

(٣) كما يدلنا هذا المثال على حسن تصرف العقلية الفقهية الإسلامية فى النصوص وطريقة فهمها ، وبعد غورها ، وأصالة نظرها .

جامع الترمذى :

هو أجل كتب الترمذى وأنفعها ، وهو يعتبر أحد الكتب الستة ، وأحد الموسوعات الحديثية المشهورة ، وقد اشتهر هذا الكتاب بنسبته إلى مؤلفه فيقال : « جامع الترمذى » ويقال له أيضا . « سنن الترمذى » والأول هو الأكثر .

ولم يتحرج بعض العلماء من إطلاق لفظ الصحيح عليه فيقولون: صحيح الترمذى ، وهو تساهل ومجازفة [1] كما ستعلم عن كثب .

ولما ألفه الترمذى عرضه على علماء عصره فحاز رضاهم روى عنه أنه قال : صنفت هذا الكتاب فعرضته على علماء الحجاز ، والعراق ، وخراسان ، فرضوا به ، ومن كان فى بيته فكأنما فى بيته نبى يتكلم .

منهج الترمذى فى جامعه :

لم يلتزم الترمذى فى جامعه تخريج الصحيح وحده بل ذكر الصحيح والحسن ، والضعيف ، والغريب ، والمعلل وأبان عن علته .

نعم قد التزم أن لا يخرج فى كتابه إلا حديثا عمل به فقيه أو احتج به محتج ، وهذا شرط واسع فإنه على هذا خرج كل

[1] الباعث الحثيث ص ١٨ .

حديث بهذه المثابة سواء صح الطريق إليه أو لم يصح لكنه تكلم على كل حديث بما يليق بحاله .

وقد روى عنه أنه قال : جميع ما فى هذا الكتاب هو معمول به وبه أخذ بعض أهل العلم ماخلا حديثين : أحدهما حديث «أنه ﷺ جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء من غير خوف ولا سفر» وثانيهما حديث «فإن عاد - أى شارب الخمر - فى الرابعة فاقتلوه» .

وهذا الذى قاله فى حديث شارب الخمر هو كما قال فهو حديث منسوخ دل الإجماع على نسخه ، وأما حديث ابن عباس فلم يجمعوا على تركه فقد ذهب جماعة إلى جواز الجمع فى الحضر لمن لا يتخذه عادة وبه قال ابن سيرين وأشهب وحكى عن جماعة من الفقهاء وأهل الحديث واختاره ابن المنذر [1] .

وأغلب الأحاديث الضعاف والمناكير التى وقعت فى كتابه إنما هى فى باب الفضائل ، والفضائل يتسامح فيها ما لا يتسامح فى الحلال والحرام .

ومما ينتقد عليه تخريجه أحاديث (المصلوب) و (الكلبى) وكلاهما متهم بوضع الأحاديث وهذا هو السر فى تأخر منزلة «جامع الترمذى» عن سنن أبى داود والنسائى .

---

[1] انظر صحيح مسلم بشرح النووى ج ٥ ص ٢١٨ .

وإذا كان (جامع الترمذى) عليه فيه مؤاخـذات فله فيه خصائص ومـيزات .

خصائصه وميزاته :

قال مجد الدين ابن الأثير فى مقدمة كتابه (جامع الأصول) وهذا كتابه الصـحيح أحسن الـكتب ، وأكـثرها فوائد وأحسنها ترتيبا ، وأقلها تـكرارا وفيه ما ليس فى غيره : من ذكر المذاهب ، ووجوه الاستدلال ، وتبيين أنواع الحديث من الصحيح والحسن والغريب ، وفيه جرح وتعديل ، وفى آخره كتاب (العلل) قد جمع فيه فوائد حسنة لا يخفى قدرها على من وقف عليها .

حديث ثلاثى للترمذى :

وقد علا الترمـــذى فى جامعه حتى صار بينه وبين النبى ﷺ ثلاثة رواة وذلك فى حديث واحد قال الترمذى فى جامعه .

حدثنا اسماعيل بن موسى قال حدثنا عمر بن شاكر عن أنس ابن مالك ـ رضى الله تعالى عنه : قال : قال رسول الله ﷺ : « يأتى على الناس زمان الصابر منهم على دينه كالقابض على الجمر

ما انتقد على جامع الترمذى .

وقد انتقد بعض الحفاظ على الترمذى أحاديث ذكرها فى كتابه

وعدوها من الموضوعات كالحافظ ابن الجوزى فى موضوعاته والإمام ابن تيمية وتلميذه الذهبى ، وجملة ما انتقده ابن الجوزى عليه ثلاثون حديثا ، وقد نازعه فى الحكم عليها بالوضع الحافظ جلال الدين الأسيوطى حافظ مصر فى القرن التاسع الهجرى .

وفى الحق أن كثيرا منها فى الفضائل وأن منها ما يسلم الحكم عليها بالوضع لابن الجوزى ومنها ما لا يسلم له وأن هذه الأحاديث مما تختلف فيها أنظار العلماء فإذا كان المنتقد اعتبرها موضوعة فالإمام الترمذى لا يعتبرها كذلك ولا يكاد يوجد إمام فى الحديث يذكر حديثا موضوعا وهو يعلم وضعه إلا مع التنبيه عليه ومهما يكن من شىء فهى أحاديث قليلة بالنسبة إلى ما اشتمل عليه الجامع من آلاف الأحاديث ، وهى لا تغض من قيمة الكتاب العلمية ، واعتباره من كتب الحديث المعتمدة ، وموسوعاته المشهورة .

شروح الجامع :

قد شرح سنن الترمذى علماء كثيرون منهم :

(١) الإمام الحافظ أبو بكر محمد بن عبد الله الأشبيلى المعروف

بابن العربى المالكى المتوفى سنة ٥٤٣ [١] هـ بفاس سماه « عارضة الأحوذى [٢] فى شرح سنن الترمذى » تكلم فيه على الرجال والأسانيد والغريب ، وذكر فنونا من النحو ، والعقائد ، والأحكام ، والآداب والحكم والمصالح وقد أجاد فى ذكر توجيه الأقوال وأدلتها ، ولاسيما مذهب إمامه مالك ـ رحمه الله تعالى ـ كل ذلك فى عارضة قوية ، وبيان مشرق ، وأسلوب عربى رصين وهو مطبوع بمصر والهند .

(٢) شرح الحافظ جلال الدين السيوطى المتوفى سنة ٩١١هـ سماه « قوت المغتذى على جامع الترمذى » ذكر فيه بين يدى الشرح مقدمة فى الجامع ومنزلته ، واصطلاحاته ، وهو شرح وجيز اعتمد فيه على كلام من سبقه ولا سيما ابن العربى المالكى وقد طبع بالهند وهناك شروح أخرى منها ما هو مخطوط ومنها ما ضاع فى الفتن .

---

[١] هذا هو الذى ذكره ابن خلكان وصححه الذهبى وقال ابن النجار فى تاريخه : توفى سنة ٥٤٦ هـ .

[٢] قال ابن خلكان فى وفياته « ج ٢ ص ٢٩٣ » : وأما معنى عارضة الأحوذى : فالعارضة القدرة على الكلام يقال : فلان شديد العارضة إذا كان ذا قدرة على الكلام ، والأحوذى الخفيف فى الشىء لحذقه ، وقال الأصمعى : الأحوذى المشمر فى الأمور القاهر لها الذى لا يشذ عليه شىء منها ، وهو بفتح الهمزة ، وسكون الحاء المهملة ، وفتح الواو وكسر الذال المعجمة ، وفى آخره ياء مشددة .

الامام النسائى

٢١٥-٣٠٣ هـ

نسبه :

هو الإمام الحافظ شيخ الإسلام - كما وصفه الذهبى فى تذكرته - .

أبو عبد الرحمن أحمد بن على بن شعيب بن على بن سنان بن بحر الخراسانى القاضى صاحب السنن وغيرها من الكتب القيمة .

كان إمام عصره فى الحديث ، والمقدم على أضرابه ، وفضلاء عصره .

مـــولده :

وكان ميلاده « بنساء » سنة خمس عشرة ومائتين ، وقيل سنة أربع عشرة .

نشأته وارتحاله :

وقد نشأ « بنساء[1] » وعلى تربتها ترعرع ، وفى مدارسها حفظ القرآن وتلقى أصول العلوم على مشايخ بلده ولما شب عن الطوق ،

[١] نساء بفتح النون والسين المهملة وفى آخره همزة بلدة بخراسان خرج منها جماعة من الأعيان « وفيات الأعيان » .

وبلغ مبلغ الشباب حبب إليه الارتحال فى طلب الحديث ولما يجاوز الخامسة عشرة من عمره فارتحل إلى الحجاز ، والعراق ، والشام ، ومصر ، والجزيرة وسمع من علماء هذه الأمصار ، حتى برع فى علوم الحديث ، وتفرد بالمعرفة ، والإتقان ، وعلو الاسناد .

مقامه بمصر ثم خروجه إلى دمشق .

وقد طاب له المقام بمصر فاستوطنها ، وكان يسكن « بزقاق القناديل » واستمر مقيما بها إلى قبيل وفاته بعام ، فخرج إلى دمشق وهناك حدثت له حادثة كانت السبب فى استشهاده ، ذلك أنه سئل عما جاء فى فضائل معاوية ــ رضى الله عنه ــ وكأنهم كانوا يريدون منه أن يؤلف فى فضائله ، كما ألف فى فضائل على ــ رضى الله عنه ــ فقال للسائل : ألا ترضى رأسا برأس حتى تفضل ، وقيل إنه قال : لا أعلم له فضيلة ، فما زالوا يدفعونه ، ويضربونه فى خصيتيه ، ويدوسونه حتى أخرجوه من المسجد وقد أشرف على الموت .

وفاته :

وقد اختلف فى موطن وفاته ، فقال الدارقطنى : إنه لما امتحن بدمشق ، وأدرك الشهادة قال : احملونى إلى مكة فحمل إليها وتوفى بها ، ودفن بين الصفا والمروة ، وكذا قال أبو عبدالله بن منده عن حمزة العقبى المصرى وغيره .

وخالف في هذا الإمام الذهبي وقال : الصواب أنه توفى «بالرملة»[1]
وهذا هو الذي جزم به ابن يونس في تاريخه وقال به أبو جعفر
الطحاوي وأبو بكر بن نقطة ، ومع أنه توفى بالرملة فقد دفن ببيت
المقدس[2] وكانت وفاته سنة ثلاث وثلاثمائة (٣٠٣) هـ .

روايته :

وقد أخذ الحديث عن شيوخ كثيرين من أعيانهم : قتيبة بن
سعيد ، وقد ارتحل إليه وعمره خمس عشرة سنة ، وأقام عنده سنة
وشهرين ، وإسحاق بن راهويه ، والحارث بن مسكين ، وعلى بن
خشرم ، وأبو داود صاحب السنن ، والترمذى صاحب الجامع
وروى عنه كثيرون منهم : أبو القاسم الطبراني صاحب المعاجم الثلاثة
وأبو جعفر الطحاوي ، والحسن بن الخضر السيوطي ، ومحمد
ابن معاوية بن الأحمر الأندلسي وأبو بكر أحمد بن إسحاق السني
وهو راوية السنن .

صفاته :

كان حسن الوجه ، مشرق اللون ، يضرب لونه إلى الحمرة وكان يؤثر
لباس البرود اليمنية ، وكان مجتهداً في العبادة بالليل والنهار ، ومواظبا

[١] بلدة بفلسطين .
[٢] البداية والنهاية ج ١١ ص ١٢٤ .

على الحج والجهـــاد ، وقد خرج مع أمير مصر غازيا فوصفوا من شهامته وشجاعته ، وإقامته السنن المـأثورة فى فداء المسلمين ، واحترازه من مجالس الأمير الذى خرج معه الشيء الـكـثير ، وهكـذا فليكن العلماء ، ينشرون العلم والمعرفة ، فإذا ما دعا داعى الجهاد أسرعوا إلى تلبية النداء ، وقد أخذ نفسه بسنة نبى الله داود يصوم يوما ويفطر يوما .

تحريه فى النقد وتشدده فى الرواية :

قد كان النسائى شديد التحرى عن الرجال الرواة ، ومن المتشددين فى قبول الروايات نقل الحاكم أبو عبد الله عن الدارقطنى أنه قال : أبو عبد الرحمن النسائى مقدم على كل من يذكر بهـذا العلم — علم الحديث — من أهل عصره ، وكان يسمى كتابه « الصحيح » .

وقال أبو على النيسابورى حافظ خـراسان : حدثنا الإمام فى الحديث بلا مدافعة أبو عبد الرحمن النسائى ، وكان يقول : للنسائى شرط فى الرجال أشد من شرط مسلم بن الحجاج .

والعبارة وإن كان فيها شيء من المبالغة تدل — ولا ريب — على شـدة تحريه فى نقد الرجال ، وعلمه بالحديث ، ومبالغته فى قبول الأحاديث .

فقهه :

وقد جمع إلى حفظ الحديث ، والعلم بالرجال وعلل المرويات ، الفقه والفهم .

قال الدارقطنى فى النسائى : « كان أفقه مشايخ مصر فى عصره ، وأعلمهم بالحديث والرجال » .

وقال الحاكم أبو عبد الله : « أما كلام أبى عبد الرحمن على فقه الحديث فأكثر من أن نذكر ، ومن نظر فى كتابه السنن له تحير فى حسن كلامه » .

وقد ذكر ابن الأثير الجزرى فى مقدمة « جامع الأصول » أنه كان شافعى المذهب ، وأن له مناسك ألفها على مذهب الشافعى ـ رحمه الله ـ .

مؤلفاته :

له مؤلفات كثيرة منها .

(١) السنن الكبرى .

(٢) « الصغرى وهى المسماة « بالمجتبى » .

(٣) الخصائص .

(٤) فضائل الصحابة .

(٥) المناسك .

وأجلها هو كتاب السنن وسنخصه بالحديث .

سنن النسائى

لما ألف الإمام النسائى كتابه « السنن الكبرى » أهداها إلى أمير الرملة فقال له : أكل ما فيها صحيح ؟ فقال له : فيها الصحيح والحسن، وما يقاربهما . فقال له : ميز لى الصحيح من غيره فصنف له كتاب (السنن الصغرى) وسماه « المجتبى »[1] من السنن ، وكتاب السنن مرتب على الأبواب الفقهية كبقية كتب السنن الأخرى .

وقد تحوط النسائى غاية التحوط فى تأليف سننه الصغرى فمن ثم قال العلماء : إن درجة السنن الصغرى بعد الصحيحين ؛ لأنها أقل السنن بعدهما ضعيفا ، ولذلك نجد أن الأحاديث التى انتقدها أبو الفرج ابن الجوزى على السنن الصغرى وحكم عليها بالوضع قليلة جدا ، وهى عشرة أحاديث ، وليس الحكم عليها بالوضع بمسلم له بل نازعه فيها السيوطى وخالفه فى كثير منها .

وفى سنن النسائى الصغرى الصحيح والحسن والضعيف ولكنه قليل ، وأما ما ذهب إليه بعض العلماء من أن كل ما فى السنن صحيح فتساهل وقول غير دقيق ، ولعلهم أرادوا أن معظمها صحيح .

---

[١] الباء الموحدة وبعضهم يقول : المجتنى بالنون والمعنى قريب .

وهذه السنن الصغرى هى التى عدت من الأصول المعتمدة عند أهل الحديث ونقاده ، وأما سننه الكبرى فكان من طريقته فيها أن لا يخرج عمن أجمع العلماء النقاد على تركه .

وإذا نسب إلى النسائى حديث فإنما يعنون روايته فى « السنن الصغرى » لا الكبرى ، اللهم إلا ما كان من صنيع بعض المؤلفين ، كما نبه على ذلك صاحب كتاب « عون المعبود شرح سنن أبى داود » حيث قال فى آخره :

واعلم أن قول المنذرى فى مختصره، وقول المزى فى الأطراف الحديث أخرجه النسائى فالمراد به السنن الكبرى للنسائى ، وليس المراد به السنن الصغرى الذى هو مروج الآن فى أقطار الأرض من الهند، والعرب، والعجم وهذه السنن الصغرى مختصرة من الكبرى وهى لا توجد إلا قليلا فالحديث الذى قال فيه المنذرى والمزى : أخرجه النسائى وما وجدته فى السنن الصغرى فاعلم أنه فى الكبرى ولا تتحير لعدم وجدانه ، فإن كل حديث فى الصغرى موجود فى الكبرى ، ولا عكس ، ويقول « المزى » فى كثير من المواضع أخرجه النسائى فى التفسير ، وليس فى السنن الصغرى تفسير » .

وبعد فسنن النسائى من أجل كتب الحديث وأصوله الموثوق بها .

شروح السنن :

لم تحظ سنن النسائى بمثل ما حظيت به كتب الحديث المعتمدة الأخرى من الشروح ، وقد أشار إلى ذلك الإمام السيوطى المتوفى سنة ٩١١ هـ فى شرحه حيث قال فى مقدمته :وهو تعليق على سنن الحافظ أبى عبد الرحمن النسائى على نمط ما علقته على الصحيحين ، وسنن أبى داود ، وجامع الترمذى ، وهو بذلك حقيق إذله منذ صنف أكثر من ستمائة سنة ، ولم يشتهر عليه من شرح ولا تعليق» وأشهر شروحه .

(١) شرح الحافظ جلال الدين السيوطى وهو شرح لطيف موجز ، بل هو أقرب إلى التعليق سماه « زهر الربى على المجتبى » وقد عنى فيه بضبط أسماء الرواة ، وشرح الألفاظ ، والغريب ، وذكر بعض الأحكام والآداب التى اشتملت عليها الأحاديث وهو على وجازته مفيد .

(٢) شرح الشيخ العلامة أبى الحسن محمد بن عبد الهادى الحنفى المشهورى بالسندى نزيل المدينة المنورة المتوفى سنة ١١٣٨ هـ قال فى مقدمته :

فهذا تعليق لطيف على سنن الأمام الحافظ أبى عبد الرحمن أحمد ابن شعيب النسائى يقتصر على حل ما يحتاج إليه القارىء والمدرس من ضبط اللغة ، وإيضاح الغريب والإعراب . . .

وهو أوفى من شرح السيوطى ، وله فيه آراء دقيقة .

وقد طبع هذان الشرحان فى مصر والهند .

والطبعة المصرية طبع فيها متن السنن والشرحان فى كتاب واحد وكان الفراغ منها عام ١٣١٢ هـ .

(٣) شرح الشيخ العلامة سراج الدين عمر بن على بن الملقن الشافعى المتوفى سنة (٨٠٤) هـ وهو شرح على زوائده على الصحيحين وأبى داود والترمذى وهو يقع فى مجلد .

الامام ابن ماجه

٢٠٩ – ٢٧٩ هـ

نسبه ومولده :

هو الإمام أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه الربعى[1] القزوينى صاحب السنن وغيره من الكتب النافعة .

ولد سنة تسع ومائتين ، وتوفى لثمان بقين من رمضان سنة ثلاث وسبعين ومائتين وصلى عليه أخوه أبو بكر ، وتولى دفنه أخواه أبو بكر وعبد الله وابنه عبد الله .

نشأته وارتحاله :

وقد نشأ محبا للعلم والمعرفة شغوفا بالحديث وروايته ، وقد ارتحل فى سبيل الحديث وجمعه ، وطوف بالبلاد فارتحل إلى العراق ، والحجاز ، والشام ، ومصر ، والكوفة ، والبصرة ، وغيرها من

[١] ماجه بتخفيف الجيم وسكون الهاء وهو الصحيح والذى عليه جمهور العلماء لا بالتاء كما زعم البعض ، وهو لقب والده لا جده كما قال صاحب القاموس « ج ١ ص ٢٠٨ » ونقل ابن كثير فى البداية والنهاية « ج ١١ ص ٥٢ » عن الخليلى أنه قال : يعرف يزيد بماجه مولى ربيعة وعلى هذا كان ينبغى أن يقال محمد بن يزيد ماجه لا « ابن ماجه » ولكن أغلب الكاتبين عنه قالوا محمد بن يزيد بن ماجه والربعى نسبة إلى ربيعة قال ابن خلكان فى وفياته : وهى اسم لعدة قبائل لا أدرى إلى أيها ينسب المذكور .

الأمصار والأقطار ، ولقي الكثيرين من شيوخ الحديث وأئمته، وذاكرهم ، وأخذ عنهم وسمع من أصحاب مالك والليث - رحمهم الله تعالى - حتى غداً من أئمة هذا العلم النبوي الشريف .

« روايته »

سمع الحديث من أبي بكر بن أبي شيبة ، ومحمد بن عبد الله بن نمير ، وهشام بن عمار ومحمد بن رمح وأحمد بن الأزهر وبشر ابن آدم وغيرهم من أجلة العلماء وروى عنه محمد بن عيسى الأبهري وأبو الحسن القطان ، وسليمان بن يزيد القزويني ، وبن سيبويه ، واسحاق بن محمد وغيرهم كثيرون .

تقدير العلماء له :

قال أبو يعلى الخليلي القزويني : ابن ماجه ثقة كبير متفق عليه ، محتج به ، له معرفة وحفظ، ووصفه الحافظ الذهبي في « تذكرة الحفاظ » بأنه الحافظ الكبير المفسر صاحب السنن ، والتفسير ، ومحدث تلك الديار ، وقال الحافظ الناقد بن كثير في « بدايته » : محمد بن يزيد (بن ماجه) صاحب كتاب السنن المشهورة ، وهي دالة على عمله وعلمه ، وتبحره ، واطلاعه ، واتباعه السنة في الأصول والفروع .

مؤلفاته :

له مؤلفات كثيرة منها .

(١) كتاب السنن الذي هو أحد الكتب الستة .

(٢) تفسير القرآن الكريم ، وهو تفسير حافل كما قال ابن كثير
(٣) كتاب التاريخ قد أورخ فيه من عصر الصحابة إلى وقته .

سنن ابن ماجه :

وهو أجل كتب ابن ماجه وأبقاها على الزمان ، وبه عرف واشتهر ، وقد رتبه على الكتب والأبواب .

وقد ذكروا أن عدة كتبه اثنان وثلاثون كتابا .

وأن جملة أبوابه ألف وخمسمائة باب .

وجملة أحاديثه أربعة آلاف حديث .

وهي مرتبة ترتيبا فقهيا ، وقد أحسن وأجاد حينما بدأ كتابه بباب اتباع سنة رسول الله ﷺ ، وساق فيه الأحاديث الدالة على حجية السنة ووجوب اتباعها والعمل بها .

منزلتها من كتب السنة :

من العلماء من جعل أصول كتب الحديث وينابيعه خمسة :

١ ـ صحيح البخاري .
٢ ـ صحيح مسلم .
٣ ـ سنن أبي داود .
٤ ـ سنن النسائي .
٥ ـ سنن الترمذي .

ولم يضموا إليها سنن ابن ماجه ؛ لتأخر مرتبتها عنهم .

ومنهم من جعلها ستة بضم سنن ابن ماجـــه إليها ، وأول من عدها سادس الستة الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسى المتوفى سنة ٥٠٧ هـ فى كتابه « أطراف الكتب الستة » ورسالته « شروط الأئمـة الستة » ثم الحافظ عبد الغنى بن الواحد القدسى المتوفى سنة ٦٠٠ هـ فى كتابه « الإكمال فى أسماء الرجال » وتابعهما كثير من المتأخرين .

وإنما قدم هؤلاء سنن ابن ماجـه واعتبروها سادس الستة ، ولم يعتبروا موطأ الإمام مالك هو السادس - مع أنه أصح منها - لكثرة زوائد سنن ابن ماجه على الكتب الخمسة بخلاف الموطأ ، فإن أحاديثه - إلا القليل منها - موجودة فى الكتب الخمسة مندمجة فيها ، ومن العلماء من جعل موطأ الإمام مالك - رحمه الله - أحد الأصول الستة ، ولم يضم إليها سنن ابن ماجه .

وأول من فعل ذلك من المؤلفين أبو الحسن أحمد بن رزين العبدرى السرقسطى المتوفى حوالى سنة ٥٣٥هـ فى كتابه « التجريد فى الجمع بين الصحاح » وتبعه على ذلك أبو السعادات مجد الدين ابن الأثير الجزرى الشافعى المتوفى سنة (٦٠٦)هـ وسار على هذا أيضاً العـلامة الزبيدى الشافعى المتوفى سنة ٩٤٤هـ فى كتابه

«تيسير الوصول» والحق أن الموطأ أعلا درجة من سنن ابن ماجه ، وأنه إنما لم يجعلوه من الستة للاعتبار الذي ذكرناه آنفا .

درجة أحاديث السنن

وسنن ابن ماجه ، فيها الصحيح ، والحسن ، والضعيف ، بل والمنكر والموضوع على قلة ، وهي بالنسبة لكتب السنن الأخرى متخلفة عنها ، لكثرة الأحاديث الضعيفة التي فيها حتى قال الحافظ المزي : إن كل ما انفرد به ابن ماجه عن الخمسة فهو ضعيف .

وكلام المزي غير مسلم ، فقد انفرد بأحاديث كثيرة وهي صحيحة كما قال الحافظ الكبير ابن حجر .

وقد ألف الحافظ شهاب الدين البوصيري المصري المتوفى سنة ٨٤٠هـ كتابا سماه «مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه» تكلم فيه على كل حديث من تلك الأحاديث الزائدة على الكتب الخمسة بما يليق بحاله من صحة أو حسن أو ضعف أو وضع .

وصنيعه هذا يرد كلام المزي ويؤيد رأي الحافظ ابن حجر وفي الحق أن مرتبة سنن ابن ماجه دون مرتبة الكتب الخمسة وأنها أكثر كتب السنن حديثا ضعيفا ولا ينبغي الاستدلال بحديث انفرد به إلا بعد البحث والتحري عن حاله فإن كان صحيحا أو حسنا احتج به وإلا فلا .

الأحاديث المنتقدة على سنن ابن ماجه

قد انتقد بعض الحفاظ على ابن ماجه أنه يخرج عن رجال متهمين بالكذب وأنه قد ذكر بعض الأحاديث الموضوعة .

ومن هؤلاء الحافظ أبو الفرج ابن الجوزى فقد انتقده فى ثلاثين حديثا وعدها من الموضوعات ، وقد نازعه السيوطى فى الحكم عليها بالوضع .

والحق أن ما يسلم منها لابن الجوزى كثير ، وبعض هذه الأحاديث مما أجمع النقاد على وضعه .

ومهما يكن من شىء فالأحاديث الموضوعة التى فيه قليلة بالنسبة إلى جملة أحاديث الكتاب التى تزيد عن أربعة آلاف حديث فهى لا تغض من قيمة الكتاب كأصل من أصول السنة ،وينبوع من ينابيعها ، والواجب كما قلت أن لا يؤخذ بحديث مما انفرد به إلا بعد البحث والتحرى عن رواته ، والتأكد من صلاحيته للاحتجاج به .

ثلاثيات ابن ماجه :

قد علا ابن ماجه فى بعض الأحاديث حتى صار بينه وبين النبى صلى الله عليه وسلم ثلاثة رجال وهى ما تعرف بالثلاثيات .

شروح السنن :

من أشهر شروح سنن ابن ماجه :

(١) شرح الحافظ جلال الدين السيوطى المتوفى (٩١١) ﻫ وسمى شرحه « مصباح الزجاجة على سنن ابن ماجه » وقد جرى فيه على طريقته فى شرح الكتب الستة وهى الإيجاز والاقتصار على المهم .

(٢) شرح الشيخ السندى المدنى المتوفى (١١٣٨) ﻫ ، وهو شرح وجيز ، اقتصر فيه على المهمات .

وقد طبع هذا الشرح على هامش متن السنن .

نتائج البحث

وبعـــد : فقد وفينا بما وعدناك به - أيها القارىء الفاضل - من التعريف بالكتب الستة ومؤلفيها ، ولا نرى حرجا بعـد هذا المطاف الطويل بك من أن نصدع بهذه النتائج .

(١) أن تدوين السنة وإن كان بدأ بصفة عامة في آخـر القرن الأول الهجري ، إلا أن التدوين الخاص قد وجد قبل ذلك في عصر الصحابة بل وفي عصر النبي ﷺ .

(٢) أن الصحابة في العصر النبوي وبعده والتابعين قد عنوا عناية فائقة بحفظ السنن ، والحفاظ عليها في صدورهم وعلى صفحات قلوبهم ،ولا سيما أنهم كانوا ذوي آذان واعيـة ، وحوافظ قوية ، وأذهان حادة ،وقلوب مشرقة مضيئـة ، ونفوس مستعدة لما يلقى إليها من قرآن أو سنة .

(٣) أنهم كما عنوا بحفظ الأحاديث والسنن عنوا بتبليغها الناس لأنهم يعلمون أنها شرع واجب البلاغ ، وكانوا يبلغونها بلفظها غالبا فإن تعـــذر عليهم الأداء باللفظ أدوها بمعناها مع غاية التحوط من التزيد والاختلاق ، أو التحريف والتغيير .

(٤) أن الأئمة الجامعين للسنة المدونين لها وإن كانت مهمتهم

الجمع فقد كانوا يفقهون الأحاديث ويفهمونها ، ويعرفون مغازيها ومقاصدها، وصنيعهم في كتبهم الحديثية التي ذكرناها أكبر شاهد على ذلك.

وكانوا يقصدون بهذا الجمع الذي بذلوا فيه الأعمار ، توجيه الأمة إلى العمل بسنة رسول الله ﷺ ، وإيقافها على ما فيها من أحكام وآداب ومواعظ وأخلاق يصلح عليها أمر المجتمع ويستقيم بناؤه.

(٥) وأن الأئمة الجامعين للسنة عنوا — مع الجمع — بنقد الأسانيد والمتون ، فقد شرحوا الرجال ، وخبروهم بمخبار النقد الصحيح ولم يقبلوا رواية راو إلا بعد أن تحروا عنه ، ووثقوا من دينه ، وعقله ، وعدالته ، وأمانته ، وكذلك عنوا بنقد المتون نقدا علميا أصيلا يمتاز بالتروي والاتئاد والتبصر لا بالتهجم ، والتسرع والدعاوى التي لم يقم عليها دليل .

وإذا كان الله سبحانه قد تعهد بحفظ كتابه ، فقد قيض لسنة نبيه أئمة عدولا ، ينفون عنها تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين.

(٦) أن كتب الحديث الستة تعتبر أهم الينابيع التي تستقى منها السنة ، وأن أصحاب هذه الكتب قد بذلوا أقصى ما يستطيعه الجهد الإنساني في البحث عن الحقيقة والتحري عن الصدق .

ولسنا ندعى لهم العصمة فالعصمة إنما هى لله ولرسله، وحسبهم فضلا أنهم اجتهدوا فيما جمعوا ، وفيما صححوا أو ضعفوا ، وإنهم لم يدعوا وسيلة من وسائل الوصول إلى الحق إلا احصلوها، فلهم كفاء ماقدموا من عمل الأجر الجزيل من الله سبحانه .

(٧) أن هناك كتبا أخرى فى منزلة الكتب الستة أو تدانيها كموطأ الإمام مالك، ومسند الإمام أحمد، وصحيح ابن خزيمة وغيرها كثير فيها من الأحاديث الصحاح والحسان شىء كثير جدا .

فإذا كنا اقتصرنا على الستة فلشهرتها وعناية الناس بها شرقا وغربا ، وعسى أن تكون لنا عودة فى رسالة أخرى نعرف فيها بباقى كتب السنة والأحاديث .

هذا وإن كان ما قلته صوابا فمن الله ، وإن كانت الأخرى فحسبي أنى أردت الحق ، وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب والحمد لله فى النهاية كما حمدناه فى البداية ، وصلى الله على سيدنا محمد النبي العربي وعلى آله وصحبه وسلم .

أبو الساداتِ

محمد محمد أبو شهبة

الفهرس

الصفحة	الموضوع

الصفحة	الموضوع	
٤٢	الإمام البخارى	١٩٤ -- ٢٥٦
٨٠	« مسلم	٢٠٦ — ٢٦١
١٠٢	« أبو داود	٢٠٢ --- ٢٧٥
١١٦	« الترمذى	٢٠٩ -- ٢٧٩
١٣٢	« النسائى	٢١٥ — ٣٠٣
١٣٦	« ابن ماجة	٢٠٩ — ٢٧٣
١٤٣	نتائج البحث	

رقم الإيداع بدار الكتب ٥١٧٢
لسنة ١٩٦٩ م

الكتاب القادم

نشأة الفقه الاجتهادى وأطواره

لفضيلة الشيخ محمد على السايس
عضو مجمع البحوث الإسلامية

24



Bibliotheca Alexandrina
03356124

الثمن ٥ قروش   طبع بمطبعة الأزهر